

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جودة القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الهيمنة الرقمية والاتفاقية متعددة الأطراف

د. منى حسن أبو المعاطى الشرقاوى

أستاذ مساعد. قسم المحاسبة والمراجعة. كلية تجارة جامعة السويس

الملخص

يسعى البحث الى التركيز على مشروع منع تآكل الأوعية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، ودراسة تأثير ذلك على إضفاء الثقة على القوائم المالية كوسيلة لخلق الثقة في سوق المال ونزاهة العمل ، وهل لذلك تأثير على رفع قيمة المنشأة لدى المساهمين والمقرضين وبالتالي على قيمة السهم ، ومدى ازدياد الثقة في الاعتماد على بيانات القوائم المالية للشركات الملتزمة بتطبيق آليات الاتفاقية نتيجة زيادة المصداقية والشفافية فى القوائم المالية، من خلال التركيز على عمليات التخطيط الضريبي التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية عن طريق استغلالها لتكنولوجيا الرقمية المتطورة التي تتمتع بها والتي مكنتها من اتباع العديد من الوسائل للتهرب الضريبي ، والتي أدت الى اهدار العديد من الإيرادات الضريبية، والتي تعتبر المصدر الرئيسي للعديد من الدول وبصفة خاصة الدول النامية والتي تمثل الأساس لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية، ولذا سعت عدد كبير من الدول للإمضاء على الاتفاقية ومن بينها مصر والتي وقعت على الاتفاقية عام ٢٠١٩ ، ولذا سعت الدراسة الميدانية الى اختبار فروض البحث على الواقع المصرى للوصول الى إجابة على التساؤلات المرتبطة بالبحث والتي تدور حول دراسة العلاقة بين مشروع تحويل وتآكل الأرباح (BEPS) والاتفاقية متعددة الأطراف (MLI) والحد من التهرب الضريبي ورفع جودة المعلومة بالقوائم المالية وقيمة السهم.

الكلمات الدالة: مشروع تحويل وتآكل الأرباح (BEPS) ،الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI) ،جودة القوائم المالية، سعر السهم ، التخطيط الضريبي

Abstract

This paper investigates the base erosion and profit shifting (BEPS) project, and the Multilateral Instrument (MLI) associated with it, and study the impact of this by giving confidence to the financial statements as a way to create confidence in the money market and business integrity, and does this have an impact on raising the value of corporate for shareholders and lenders and thus on the value of the stock, and the extent of increased confidence in relying on the financial statements data of companies committed to applying the mechanisms of the agreement as a result of increasing credibility and transparency in the financial statements, by focusing on tax planning processes carried out by multinational companies by exploiting advanced digital technology, which enabled it to follow many means of tax evasion, which led to the waste of many tax revenues, which is the main source for many countries, especially developing countries, which represents the basis for achieving political and economic development, and therefore a large number of countries sought to sign the agreement Including Egypt, which signed the agreement in 2019, and therefore the field study sought to test the research hypotheses on the Egyptian reality to reach To answer the questions related to the research, which revolves around studying the relationship between the base erosion and profit shifting (BEPS) and the Multilateral Instrument (MLI),, reducing tax evasion and raising the quality of information in the financial statements and the value of the stock.

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جودة القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرقاوى

Keywords: the base erosion and profit shifting (BEPS), the Multilateral Instrument (MLI), financial statement quality, share price, tax planning

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جودة القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الهيمنة الرقمية والاتفاقية متعددة الأطراف

د. منى حسن أبو المعاطى الشرقاوى

أستاذ مساعد. قسم المحاسبة والمراجعة. كلية تجارة جامعة السويس

أولاً: الإطار العام للبحث

١/١ المقدمة وطبيعة المشكلة:

تعتبر الضرائب أحد أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة، وأحد أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة في رسم سياستها المالية والاقتصادية المؤثرة في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتوازن في المجتمع لتعجيل عملية التنمية وإعادة توزيع الدخل، للوصول للعدالة الاجتماعية وتحقيق المنفعة العامة، التي تسعى الدول الى تحقيقها للارتقاء والاستقرار، وخاصة في الدول ذات الموارد الاقتصادية المحدودة.

ولذا فإن مشكلة التهرب "التجنب" الضريبي التي تواجهها الدول، تمثل تهديداً لاقتصاديات الدول لانه ينتج عنها خسائر كبيرة لميزانياتها، كما يسبب انخفاض الإيرادات الضريبية وتراجع الناتج المحلي الإجمالي الى تفاقم آثار الأزمة المالية، ومع بداية القرن الحادي والعشرين، لم يعد التهرب الضريبي مشكلة دولة دون غيرها، بل أصبح التهرب الضريبي مشكلة عالمية تتطلب حلولاً عالمية، حيث ترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، أن إجمالي الخسائر السنوية في الميزانيات الحكومية نتيجة التهرب الضريبي حوالي ٤-١٠٪ من إجمالي الخسائر العالمية (Wolfgang, 2020)، ومما زاد الأمر سوءاً المنافسة الجبائية الشرسة بين الدول والتي أدت إلى انخفاض الإيرادات الدولية الضريبية بغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدرت منظمة التعاون أن مقدار الضرائب المفقودة يتراوح بين

٢٤٠-١٠٠ مليار دولار من العائدات الضريبية السنوية على أرباح الشركات التي تتجه الى تطبيق آليات التخطيط الضريبي، وتزداد عدوانية التخطيط الضريبي من قبل الشركات متعددة الجنسية ذات الاقتصاد الرقمي بسبب نقل الأرباح الى الملاذات الضريبية (نذير واخرون، ٢٠٢٠).

لذا تم التركيز مؤخرا على المشاكل الضريبية للشركات الدولية وخاصة الشركات المتعددة الجنسية، حيث بالإضافة لما سبق تتمتع تلك الشركات بنصيب كبير في حركة التجارة الدولية حيث أن ٨٠ % من حجم المبيعات بالعالم تتم عبر هذه الشركات وهو ما يعكس قدرتها التسويقية والإنتاجية التي مكنتها من السيطرة على جزء هام من حركة التجارة الدولية مما يجعلها اليوم القوة المحركة في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي الراهن، مما جعل المشاكل التي تواجهها تلك الشركات محور تركيز للجميع وخاصة، مع تعدد القوانين والتشريعات الضريبية، التي خلقت معها العديد من المشاكل المحاسبية، من أهمها مشكلة تعظيم الأرباح وتحويلها الى الشركة الام مما يزيد من التخوفات من خطر الازدواج الضريبي وتلاشى قدر كبير من الأرباح التي تحققها في صورة ضرائب تدفع في بلاد الأصل والضيافة، وبالتالي تلجأ هذه الشركات الى البحث عن الوسائل التي تمكنها من تقليل هذا العبء الضريبي، عبر ترتيب الطرق التي تؤدي الى الاستفادة من المزايا والحقوق التي يحتويها القانون والعمل على الاستفادة منه دون ارتكاب اي مخالفة قانونية بحيث يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح خالصة الضرائب وذلك عبر التخطيط الضريبي، ومن تلك الأساليب أسعار التحويل بين الفروع والشركات التابعة الموجودة بالبلاد التي تكون معدلات الضريبة فيها عالية ، ونقل الأرباح الى الفروع ذات المعدلات الضريبية المنخفضة أو لا توجد بها ضريبة "كملاذات ضريبية" ، وهنا تحقق الشركات أهدافها في تحقيق أعظم عائد ممكن على مستوى المجموعة عن طريق تخفيض الأعباء الضريبية العالمية المفروضة عليها بينما يقع الضرر على الدول المضيفة وتؤدي تلك الممارسات الى خفض الإيرادات الضريبية التي تدفعها الشركات الكبيرة حيث قدرت الحصيلة الضريبية ٢٦٠ مليار ج بينما دفعت شركات الأموال حوالي ٢٥ مليار اي ان

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جوده القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرقاوى

نسبة مساهمتها في العبء الضريبي لا تتعدى ١٠% وفقاً لموازنة ٢٠١٣/٢٠١٤ ، كما تفقد الدول النامية حوالى ١٠٠ مليار دولار جراء التخطيط الضريبي الضار الذى تقوم به الشركات متعددة الجنسية طبقاً لتقدير الانكساد أما على الصعيد العالمى تشير تقديرات منظمة OECD الى أن خسائر الإيرادات الحكومية بسبب تحايل الشركات متعددة الجنسية قد زادت لتصل ٢٤٠ مليار دولار اى حوالى ١٠% من متحصلات ضريبة الدخل للشركات على مستوى العالم (سهيلة وآخرون ، ٢٠٢١) ومن خلال جميع تلك الأساليب المتبعة في عمليات التخطيط الضريبي، اتجهت الشركات الى تقديم قوائم مالية تحتوى على معلومات مالية تفتقر الى الدقة أو تم التلاعب بها (قصابى ، ٢٠١٨) ، مما أحدث خلل في المعلومة المحاسبية المستقاة من تلك القوائم.

ونظراً لما تمثله القوائم المالية من أهمية كبرى، كأحد أهم مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الرشيدة من طرف مستخدميها. وبالتالي الحاجة إلى اظهار المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية وفق خصائص نوعية جيدة، ذات مصداقية وجودة عالية يمكن اعتمادها لخدمة أصحاب المصلحة، وكذلك الحاجة الملحة لزيادة حصيلة إجمالى الإيرادات الضريبية، وتحسين معدلات الضرائب، واتخاذ التدابير اللازمة لتقليل المتأخرات الضريبية، ومواصلة العمل لمنع التهرب الضريبي (Elvin، ٢٠٢٠). وحاجة العديد من البلدان التى تواجه مستويات عالية من الدين العام وضغوطاً قوية لتوليد عائدات ضريبية، الى أن يكون فرض الضرائب على الشركات متعددة الجنسيات على رأس جدول أعمال السياسة الدولية.

(Matthias & Kristin, 2021)

لكل ذلك وجب على الحكومات العمل على تحسين مخرجات القوائم المالية لتتمكن من السيطرة على جودتها لدعم المهام والوظائف المحاسبية والإدارية التي تقوم بها المؤسسة، وكذلك العمل على إيجاد الحلول لمشاكل التخطيط الضريبي وتحويل الأرباح واستعادة الثقة في أنظمة الضرائب المحلية والدولية.

ولذا سعت الدول الى بذل الجهود الفردية المستمرة لابتكار أدوات بهدف التخفيف من حدة التهرب الضريبي وتأثيرها على الاقتصاد مثل اللجوء الى ابرام الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف بالإضافة الى العمل على تحسين وتطوير منظومتها الجبائية (قصابى ، ٢٠١٨) ، وبما أن الضرائب هي في الأساس وظيفة سيادية للدول ، فإن سبل الانتصاف المحلية عادة ما تعتبر الملاذ الأول ، ومع ذلك ، فإن المحاكم مثقلة بالأعباء مما يؤدي إلى تراكم الأعمال وتأخيرها ، وقد أثبتت الحلول الأحادية عدم فاعليتها في حل مشاكل الضرائب الدولية، لذلك سيكون الحل الدولي الفعال والمنصف مثاليًا.

لذا خرجت الحلول من مصاف الدول الى المنظمات المهنية الدولية، حيث اتجهت العديد من المنظمات المهنية الدولية نحو العمل على إصلاح النظام الضريبي الدولي، ومن أهم تلك المنظمات، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تعمل على مساعدة قوانين الضرائب المحلية لمنع أو على الأقل إعاقة ممارسات تجنب الضرائب للشركات النشطة دوليًا والشركات متعددة الجنسيات، والتي من شأنها أن تقلل من تحويل الأرباح الدولية من خلال مطالبة الشركات متعددة الجنسيات بتوفير المعلومات الإجمالية اللازمة. (Matthias & Kristin, 2021)

وقد كان للمنظمة سبق دائما في الاهتمام بعمليات التخطيط الضريبي من قبل الشركات متعددة الجنسية ، ولذا قدمت العديد من الإجراءات للحد من التخطيط الضريبي ، كان من أهمها إصدارها لمشروع تحويل الأرباح وتآكل الوعاء الضريبي (BEPS) في ١ أكتوبر ٢٠١٩ ، بالتعاون مع مجموعة العشرين ، والذي تقوم فيه ١٤١ دولة وسلطة قضائية بتنفيذ ١٥ إجراء لمعالجة التهرب الضريبي ، وتحسين تماسك القواعد الضريبية الدولية ، وضمان بيئة ضريبية أكثر شفافية ومعالجة التحديات الضريبية الناشئة عن رقمنة النظام الضريبي.

<https://www.oecd.org/tax/beps> ، وقد أدى الالتزام الواسع بمعايير BEPS وتطويرها إلى تقدم ملموس في إطار المبادئ الثلاثة للاتساق والجوهر والشفافية على النحو المنصوص عليه في خطة عمل BEPS الأصلية، حيث تم دعوة الدول

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جودة القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

والولايات القضائية للتعبير عن اهتمامها بالانضمام إلى هذا الإطار كشركاء ، والمشاركة على قدم المساواة والالتزام بتنفيذ حزمة BEPS الشاملة، والذي يعالج الكثير من اشكال التحايل الضريبي مثل الحد من إساءة استخدام احكام الاتفاقيات الضريبية الدولية ، علاوة على تحسين تسوية المنازعات الضريبية ، وتوسيع مفهوم المنشأة الدائمة ليتضمن الوجود الاقتصادي الهام وإقرار مبدأ السعر المحايد في تسعير التحويلات، كما تضمن المشروع التدابير المتعلقة بالاتفاقيات الضريبية الهادفة لمعالجة بعض حالات عدم التطابق في سياق متعدد الأطراف؛ (نيل ٢٠١٨)، وبناء عليه تم عقد الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI) لتعزيز تنفيذ الحد الأدنى من المعايير وغيرها من التدابير المتعلقة بمشروع منع تآكل الأوعية وتحويل الأرباح (BEPS)، وهي اتفاقية دولية متعددة الأطراف تسمح بتعديل النصوص الضريبية الحالية على الفور دون مفاوضات مطولة بين الأطراف، وتعزيز التنسيق الدولي في مجال مواجهة التهرب الضريبي(Thomson,2019)

وتعتبر مصر واحدة من الدول الموقعة على الاتفاقية متعددة الأطراف في يونيو ٢٠١٧، وأقر البرلمان المصرى مشروع قانون للتصديق على هذه الاتفاقية فى أغسطس ٢٠٢٠، وتدخل حيز التنفيذ فى ١ يناير ٢٠٢١، حيث أوضح الدكتور محمد معيط وزير المالية أن انضمام مصر إلى الاتفاقية الدولية متعددة الأطراف «MLI» يسهم فى الحفاظ على حقوق مصر الضريبية دولياً، عن طريق سد ثغرات اتفاقيات منع الازدواج الضريبي الحالية، وتعزيز الحوكمة لحماية الوعاء الضريبي والحد من استراتيجيات التخطيط الضريبي الضار وإساءة استعمال الاتفاقيات(الهيئة العامة للاستعلامات ، ٢٠٢٠)

لكل ذلك وجب العمل على التركيز على مشروع منع تآكل الأوعية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، ودراسة تأثير ذلك على إضفاء الثقة على القوائم المالية كوسيلة لخلق الثقة في سوق المال ونزاهة العمل ، وهل لذلك تأثير على رفع قيمة المنشأة لدى المساهمين والمقرضين وبالتالي على قيمة السهم ، ومدى ازدياد الثقة في الاعتماد على بيانات القوائم المالية للشركات الملتزمة بتطبيق آليات الاتفاقية نتيجة زيادة المصداقية والشفافية فى القوائم

المالية، ولما كان الإقرار الضريبي السنوي يتم اعتماده على مخرجات القوائم المالية، فهل الالتزام بتلك الآليات يزيد من درجة الاعتماد على البيانات والمعلومات الواردة بالقوائم من قبل المستخدمين مما يساهم في الحد من التجنب الضريبي، جميع تلك التساؤلات توضح المشكلة التي يتناولها البحث، وبالتالي تنجلي مشكلة البحث في دراسة رد فعل سعر السهم على الأخبار حول تجنب الضرائب مثل المأوى الضريبي أو الكشف عن التهرب الضريبي أو الحد منه بناء على الثقة الموضوعية في مصداقية وشفافية القوائم المالية نتيجة الالتزام بآليات الاتفاقية متعددة الأطراف للحد من مشاكل تحويل وتآكل الأرباح PEBS، كتساؤل رئيسي يتفرع منه التساؤلات التالية :-

١. ماهية مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، ومدى تأثيرها على الحد من عمليات التخطيط الضريبي؟

٢. كيف أثرت التكنولوجيا الرقمية في زيادة حدة تآكل وتحويل الأرباح؟ وكيف أثر ذلك على جودة القوائم المالية؟

٣. هل يوجد تأثير لمشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، على جودة القوائم المالية وقيمة المنشأة وبالتالي سعر السهم؟

٤. ما تأثير التوقيع على الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، على الواقع المصري؟

٢/١ أهمية البحث: يمثل زيادة الجدل المحاسبي مؤخرا حول زيادة حدة تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح في ظل الثورة الرقمية، وازدياد عدد الشركات متعددة الجنسية ذات الرقمنة المرتفعة التي تساعدها على عمليات التخطيط الضريبي، للبحث عن أفضل الطرق للتصدى للتحديات الضريبية للرقمنة الاقتصادية والوقوف على الآليات والخيارات التي يمكن استخدامها في فرض الضرائب في ظل الرقمنة الاقتصادية والاتفاقيات الدولية المساعدة على ذلك، الأهمية العلمية للبحث، كما يمثل تقييم المقترحات التي يتم دراستها حاليا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتطوير الاطار الضريبي الدولي متمثلة في مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جودة القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI) ، لزيادة الحصيلة الضريبية والحد من عمليات التخطيط الضريبي ، وخاصة في ظل إمضاء مصر على الاتفاقية متعددة الأطراف كأداة مساعدة لوزارة المالية المصرية لتطوير وجهة نظرها بشأن هذه المقترحات والتي يمكن أن تأخذها في الاعتبار عند مساهمتها في تطوير القواعد الضريبية للحد من قدرة شركات التكنولوجيا الرقمية على استغلال قصور وثغرات الاطار الضريبي الحالي والخروج بتوصيات تعمل على تضافر كافة السلطات المعنية لايجاد منظومة ضريبية فعالة يصعب من خلالها لهذه الشركات استغلالها في التهرب والتجنب الضريبي هي الأهمية العملية .

٣/١ أهداف البحث: يهدف البحث من خلال تساؤلاته الى الوصول الى تحقيق الأهداف التالية: -

١. دراسة ماهية مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، ومدى تأثيرها على الحد من عمليات التخطيط الضريبي.
٢. بيان كيف اثرت التكنولوجيا الرقمية في زيادة حدة تآكل وتحويل الأرباح، وكيف أثر مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS) على الحد من ذلك.
٣. توضيح أثر مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، على جودة القوائم المالية وقيمة المنشأة وبالتالي سعر السهم.
٤. دراسة تأثير التوقيع على الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، على الواقع المصرى.

٤/١ تحليل الدراسات السابقة لإيجاد الفجوة البحثية واستنباط فروض البحث:

من خلال استقراء العديد من الدراسات السابقة ، ركزت مجموعة من الدراسات على مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS) وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI) ، حيث ركزت دراسة (David,2018) على الاتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ التدابير المتعلقة بمشروع منع تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، والتي دخلت حيز التنفيذ في ١ يوليو ٢٠١٨ ،

ووقعتها أكثر من ٨٠ سلطة قضائية ، حيث وصفت الدراسة هذه الأداة المتعددة الأطراف (MLI) بأنها "نقطة تحول تاريخية في مجال الضرائب الدولية" ؛ ويقدم بعد ثالث من القواعد لفرض الضرائب على المعاملات عبر الحدود بجانب بعدى قانون الضرائب المحلي والمعاهدات الضريبية الثنائية، في نفس السياق أكدت دراسة (maarten,2020) انه يبدو انه لا يمكن ان يكون هناك ازدواج ضريبي وعدم يقين قانوني ومشاكل ذات طبيعة إدارية، في ظل وجود الاتفاقية متعددة الأطراف، واتجهت دراسة (Dirk & Irma ,2021) الى التركيز على قانون الضرائب الدولي ، والبنية التحتية متعددة الأطراف التي مهدت الطريق أمام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين لوضع مشروع (BEPS)، والتي رأت الدراسة انه يعمل على المساعدة على التعاون في المسائل الضريبية الدولية، ورأت دراسة Sriram & (Pasquale ,2021) أن الازدواج الضريبي في العصر الحديث، يمثل مصدر قلق هام ، وخاصة في ظل استغلال الشركات متعددة الجنسيات للثغرات في قانون الضرائب المحلي وقواعد المعاهدات الضريبية للحصول على المنافع ، واستغلال الفوارق الضريبية عبر الحدود للحصول على مزايا ضريبية ، وعدم فعالية اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي (المعاهدات الضريبية الثنائية) ، لذا أطلقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين مشروع (BEPS)، والذي ترى الدراسة انه يؤدي إلى دعم غير مسبوق لمعالجة التخطيط الضريبي، وعلى العكس رأت دراسة (Daria ,2021) أن بعض جوانب تطبيق الاتفاقية متعددة الأطراف تثير قضايا خلافية قائمة حاليًا تظل دون حل على المدى القصير، حيث تتبلور تلك المشاكل في تفاقم مشكلة عدم اليقين القانوني في التخطيط الضريبي الدولي مما سيؤدي إلى زيادة عدد الخلافات حول المعاهدات الضريبية، وفي ذات الوقت ترى أن الاتفاقية تمثل العمود الفقري للهندسة الضريبية الدولية. وذلك عن طريق تطبيق النهج التي تم تطويرها بموجب خطة BEPS على عدد كبير من معاهدات الازدواج الضريبي دون مفاوضات ثنائية مطولة، ثم النظر في المشاكل التي تسعى الاتفاقية لحلها، حيث ان الانتباه لتلك المشاكل في وقت مبكر سيسمح الى إمكانية حلها في وقت مبكر.

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جوده القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

وبتحليل تلك الجزئية من الدراسات ، تتفق الباحثة مع توصية واتجاه الدراسات السابقة بشأن الاتجاه إلى التأكيد على ضرورة الاتجاه الى الاتفاقيات الدولية، وهو ما يتوافق مع دراسة (نذير وآخرون ، ٢٠٢٠) والتي انتهت الى مجموعة من التوصيات منها ضرورة التعاون الدولي بين مختلف الحكومات وذلك من خلال الاتفاق على نظام ضريبي دولي موحد ومنسق يقضى على كل الفروق الضريبية المستغلة من قبل الشركات متعددة الجنسية ، والعمل على ابرام المعاهدات الضريبية متعددة الأطراف التي تسعى الى تبادل المعلومات بشكل تلقائي بدلا من المعاهدات الثنائية التي تتبادل المعلومات عند الطلب ، والتركيز على قواعد صارمة تضبط أسعار التحويل وسعر الفائدة وهذا لسد أهم قناتين مستغلة من قبل الشركات متعددة الجنسية في عملية التخطيط الضريبي

وبذلك ترى الباحثة انه يمكن صياغة الفرض الأول للبحث " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، والحد من عمليات التخطيط الضريبي وحدة تآكل القاعدة الضريبية"

اتجهت مجموعة أخرى من الدراسات نحو تناول تأثير الرقمنة التكنولوجية على تسهيل عمليات التهرب والتخطيط الضريبي، حيث اتجهت دراسة (Andrew,2018) الى التأكيد على استغلال الشركات الكبرى للرقمنة والتكنولوجيا في تسهيل عمليات التخطيط الضريبي، مؤكدة على ذلك أن معدل الضريبة المدفوع على أرباح Google منخفضاً للغاية ، كما اتهمت العديد من الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية الأخرى بالتخطيط الضريبي مثل Starbucks و McDonalds ، حيث تقوم استراتيجية تجنب الضرائب الأولية لشركة Google في تأمين طلبات للإعلان عبر الإنترنت بطريقة تتجنب إنشاء "مؤسسات دائمة (PEs) "في البلدان الأجنبية التي يوجد بها عملاؤها، مما لا يمكن هذه البلدان من فرض ضرائب على Google على أي أرباح يتم تأمينها من هذه الطلبات. بدلاً من ذلك ، يتم فرض ضرائب على الأرباح في الولايات القضائية التي يتم فيها تلقي الطلبات مثل أيرلندا

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جودة القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

وسنغافورة والتي تشتهر بجذب الاستثمار متعدد الجنسيات من خلال تقديم معدلات ضرائب منخفضة، وبالتالي تؤكد الدراسة على أهمية الالتفاف والتأييد لمشروع معالجة مشكلة التخطيط الضريبي للشركات متعددة الجنسية من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تحت عنوان "تآكل القاعدة وتحويل الأرباح (BEPS) وما يرتبط به من تطوير (اتفاقية دولية) تُعرف باسم "الصك متعدد الأطراف" أو (MLI) ، وأخذت دراسة (سمحى ، يونس ، ٢٠٢٠) نفس الاتجاه ، حيث تناولت دراسة التحديات الضريبية للرقمنة الاقتصادية وتقييم مقترحات الإصدار الثانى من مشروع تآكل القاعدة وتحويل الأرباح (BEPS) لتطوير الاطار الضريبي الدولى لمواجهة التحديات في ظل الرقمنة الاقتصادية ، وقد خلص البحث الى ان طبيعة الرقمنة الاقتصادية قد سببت العديد من التحديات للقواعد الضريبية الدولية الحالية التي تعتمد على الوجود المادى في فرض الضريبة على أرباح الشركات والتي لم يعالجها الإصدار الأول من مشروع تآكل الأساس وتحويل الأرباح مما يستلزم احداث تغيير جذرى في الاطار الضريبي الدولى عن طريق استحداث مفاهيم وقواعد ضريبية تلائم الرقمنة الاقتصادية من خلال خطة عمل تعتمد على ركزتين هما : اقتراح المدخل الموحد لاعادة توزيع الحقوق الضريبية بين دول المصدر ودولة الإقامة وإقرار معدل ادنى للضريبة على أرباح الشركات لمكافحة المنافسة الضريبية الضارة ، وجاءت دراسة (نذير وآخرون ، ٢٠٢٠) مؤكدة على نفس الاتجاه، حيث اتجهت الدراسة الى حتمية السعى الى الكشف عن السلوكيات الاحتيالية الممارسة على نطاق دولى من قبل الشركات متعددة الجنسية الناشطة في الاقتصاد الرقمية، واتجاهها الى التخطيط الضريبي العدوانى الذى تسعى من خلاله الى تقوية مناعتها الجبائية مستعملة في ذلك مجموعة من الأدوات المحاسبية المالية مثل (أسعار التحويل ، سعر الفائدة) ، وأظهرت نتائج الدراسة ضعف ومحدودية الاحكام والقواعد الضريبية الدولية أمام التحديات والمشاكل التي طرحها الاقتصاد الرقمية داخل بيئة ضريبية غير متناسقة تتيح مزيد من فرص التهرب والتجنب الضريبي للشركات الدولية ، حيث قدر مقدار التجنب الضريبي ٢.٦ تريليون دولار سنة ٢٠١٧ للشركات الدولية الامريكية

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جوده القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيمنة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

واستطاعت شركة ابل تجنب أكبر فاتورة ضريبية قدرت ٧٨.٥ مليار دولار وهذا لحماية أرباح مقدرة ب ٢٥٢.٣ مليار دولار من الخضوع الضريبي في كل من الولايات المتحدة الامريكية وايرلندا بفضل خطة ضريبية محكمة ، وانتهت الدراسة بضعف الاحكام والقواعد الضريبية امام التحديات والمشاكل التي طرحها الاقتصاد الرقمي داخل بيئة ضريبية غير متناسقة حيث نجد من بين التحديات التي أصبحت تشكل قلقا للسلطات الضريبية في قياس وتحصيل الضرائب صعوبة تحديد مفهوم المنشأة الدائمة داخل الفضاء الافتراضى.

وبتحليل تلك المجموعة من الدراسات تجد الباحثة أن المنافسة الجبائية بين الدول في ظل التكنولوجيا الرقمية لخفض الحصيلة الضريبية في ظل قانون الضرائب الدولية الحالي ، لعبت دورا كبيرا في دفع الشركات متعددة الجنسيات الى زيادة فروعها وشركاتها التابعة من خلال عمليات الاندماج العابرة للحدود لاستغلال الملاذات الضريبية في عمليات التخطيط الضريبي مستغلة في ذلك قدرتها التكنولوجية على تسهيل نقل الأرباح الى هذه الملاذات الضريبية، كما يتيح هذا الاقتصاد الرقمي تسويق الخدمات والمنتجات للشركات الرقمية دون تواجد فعلى داخل مكان خلق القيمة، كما يطرح تحدى آخر متعلق بالعمليات الرقمية حيث يصعب تحصيل قيمة الضريبة على الاستهلاك في مثل هذه المعاملات ، وهذا التحليل اتفق مع دراسة (سمحى ، يونس ، ٢٠٢٠) والتي رأته أنه لضخامة الامر فقد اتجهت مجموعة العشرين الى تولى القيادة والبحث عن طرق لمنع التحايل العالمى لشركات التكنولوجيا الرقمية وطلبت منظمة التعاون عام ٢٠١٧ ان تضع اقتراحا تفصيليا لمعالجة التحديات الضريبية للرقمنة الاقتصادية. ومن هنا يظهر سعى البحث لاختبار الفرض الثانى وهو " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكنولوجيا الرقمية وحدة التخطيط الضريبي وتآكل القاعدة الضريبية " ومن خلال تحليل تلك المجموعة من الدراسات وما سبقها من دراسات يتبادر الى الذهن التساؤل بهل يؤثر مشروع (BEPS) وما ارتبط به من إجراءات منها الاتفاقية متعددة الأطراف في تلافى مخاطر التكنولوجيا الرقمية على الإيرادات الضريبية للدول ، والذي نرى ان اختبار الفرض الأول يغطى

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جوده القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيمنة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرقاوى

تلك النقطة باعتبار ان التكنولوجيا الرقمية من أهم أسباب التهرب الضريبي الدولي والذي جاء مشروع (BEPS) وما ارتبط به من إجراءات منها الاتفاقية متعددة الأطراف للحد من تلك الأسباب .

أما عن العلاقة بين القوائم المالية وقيمة السهم والتخطيط الضريبي، فترى دراسة (يوسف ، ٢٠١٨) أن مشكلة دراسته تكمن في محاولة الشركات تقديم قوائم مالية تحتوي على معلومات مالية تتفقر الى الدقة والوضوح بغرض تخفيض الضريبة المستحقة عليها مما يؤدي الى عدم ثقة مصلحة الضرائب في الاقرارات المقدمة من هذه الشركات وبناء على ذلك تلجأ المصلحة الى تقديرات جزافية ومبالغ فيها كما هدفت لمعرفة اثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي ، ومن ثم زيادة الثقة في المعلومة المحاسبية المتخذة لتحديد الوعاء الضريبي ودلت النتائج الى وجود ذلك التأثير، وترى دراسة (Elvin,2018) أن أساس الاقتصاد والمجال الاجتماعي هو الميزانية، والتي تلعب دوراً مهماً في تنمية القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وتحقيق مهام الدولة ، وتكوين اقتصاد فعال، والذي يتحقق من خلال الضرائب التي تمثل جذب جزء من الدخل بشكل إجباري إلى ميزانية الدولة، والتي ترى أن من وسائل زيادة الحصيلة الضريبية وتحسين الشفافية بالقوائم المالية، إبرام الاتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ التدابير ذات الصلة بالمعاهدة الضريبية لمنع تآكل القاعدة الأساسية وتحويل الأرباح (BEPS) ، واتجهت دراسة (**Matthias & Kristin, 2021**) لدراسة ردود فعل سوق الأسهم على نشر خطة عمل OECD BEPS، حيث تقوم بدراسة عوائد الأسهم غير الطبيعية للشركات التي تم دمجها وتداولها في سوق الأوراق المالية في ٣٦ دولة عضو في OECD لتواريخ أحداث مختلفة خلال المرحلة التطويرية لخطة عمل OECD BEPS وإبرام الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI) بشكل عام ، وقد وجدت الدراسة رد فعل سلبياً للسوق من الشركات متعددة الجنسيات عبر الأحداث ذات الصلة ، التي تشير إلى أن التكاليف الإضافية من الحد من الضرائب تفوق الفوائد الناتجة عنها مثل المزيد من الشفافية ، وتحسين تسوية

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جودة القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيمنة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرقاوى

المنازعات الضريبية الدولية ، وتقليل التكاليف الخفية المرتبطة بتجنب الضرائب وما إلى ذلك من البنود المتعلقة .

وبتحليل ما سبق ترى الباحثة أن تحقيق الشفافية في الإفصاح في القوائم المالية ، يساعد على الارتقاء بجودة المعلومة المحاسبية المعتمدة على تلك القوائم، وبالتالي ما يتواجد من ضوابط وقيود على أي عمليات تحايل وخاصة ما يخص تلاعبات الأرباح يؤدي الى زيادة الثقة في القوائم المالية وثقة المساهمين بها مما ينعكس على قيمة السهم ، الامر الذي يعاكس وجهات نظر مختلفة ، مثل دراسة **(Matthias & Kristin, 2021)** والتي ترى ان التكاليف الإضافية بموجب مشروع OECD BEPS للحد من التخطيط الضريبي تفوق الفوائد الناتجة عنها مثل " الشفافية ، وتحسين تسوية المنازعات الضريبية الدولية"، الامر الذي يستدعي اختبار العلاقة الموجودة بين الطرفين الى اين تتجه ، وهو ما يحققه اختبار الفرض الثالث "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، وجودة القوائم المالية وقيمة سعر السهم"

٥/١ منهج البحث: يتبع البحث المنهج الاستقرائي في التعرف على مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، وما يرتبط بها من تأثير على القوائم المالية وسعر السهم في ظل الهيمنة الرقمية الموجودة حالياً، والمنهج الاستباقي في التحقق من فروض الدراسة.
٦/١ تقسيمات البحث: يسعى البحث لتحقيق أهدافه واختبار فروضه من خلال تقسيم البحث الى الأقسام التالية: -

ثانياً: التأصيل الفكري لمشروع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، والاتفاقية متعددة الأطراف (MLI).

ثالثاً: دراسة تحليلية للعلاقة بين التكنولوجيا الرقمية والتخطيط الضريبي وتحويل الأرباح في ظل (PEBS).

رابعاً: العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية وقيمة السهم في ظل (PEBS)

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جودة القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

خامسا: الدراسة الميدانية لتأثير التوقيع على الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، على الواقع المصرى

وستتناول تلك النقاط بالتفصيل كما يلي:

ثانيا: التأسيس الفكرى لمشروع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، والاتفاقية متعددة الأطراف (MLI).

يحظى التهرب الضريبي الدولي مقارنة بالتهرب الضريبي الوطني، بقلة النصوص التشريعية التي تنظم كيفية مواجهته، بحيث تكون نصوصه مقصورة على مجموعة من الاتفاقيات الثنائية فى الغالب، والعاجزة عن إيجاد السبل والوسائل الفعالة لوقف التهرب الضريبي الدولي بجميع صوره، حيث يمارس التهرب الضريبي على المستوى الدولي فى الغالب من قبل شركات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ما أدى بالمختصين إلى اعتباره سلوكاً متصلاً بهذا النوع من الشركات، التي تتميز بقدراتها الإنتاجية والتوسعية العابرة للحدود، بحيث تسعى قدر الإمكان إلى التخفيف من أعبائها الضريبية، مستعينة فى ذلك بالعديد من الاساليب. (عيد وآخرون، ٢٠٢٠)، (Brook, 2019) من تلك الاساليب استغلال تباين التشريعات الجبائية للدول بهدف وضع خطط واستراتيجيات جبائية تركز على توزيع مواقع المؤسسات التابعة في مختلف دول العالم بطريقة تؤدي الى تقليص الضغط الضريبي الواقع على الشركة ككل وهو ما يطلق عليه الميز التحسينى أو الترقية الجبائية وهى تلك الاستراتيجيات المستعملة من قبل الشركات العابرة للحدود القائمة على استغلال الميزات كالتقائض والثغرات القانونية في النظام الجبائى الدولي (Ken and Ian, 2018)، ومنها التلاعب بأسعار التحويل الداخلية بين فروع المجموعة نفسها واستغلال معدل الفائدة في عمليات التمويل الداخلى لتحويل الأرباح خارج الدول ذات المعدلات الضريبية العالية الى أخرى ذات معدلات أقل (نذير وآخرون، ٢٠٢٠)، ومن الأساليب الأخرى الجنات الضريبية "الملاذات الضريبية" والتي انتشرت في عصرنا الحالى (Svitlana, 2018) وهى ظاهرة يقوم بها عدد كبير من رجال الاعمال، عن طريق انشاء شركات وهمية وحسابات تتمتع بالسرية التامة لا تخضع لأى قوانين خاصة

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جوده القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيمنة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطي الشرفاوى

بالمراقبة لإيداع أموالهم في الأماكن المعروفة بالجناات الضريبية والتي تعرفها منظمة التعاون " بأنها البلدان التي لديها القدرة على تمويل خدماتها العامة بدون ضرائب على الدخل الاسمى أو بمعدل منخفض مما يجعلها مكان يتم استخدامه من قبل غير المقيمين للهروب من ضرائب في بلد موطنهم" (ريمة ، محمد ٢٠٢٠).

ومن خلال جميع تلك الأساليب التي تقوم فيها الشركات غالبا باستغلال ميزات وعيوب الأنظمة الجبائية المحلية ، واستغلال خطط ووسائل تآكل الأوعية وتحويل الأرباح والتداخل بين القواعد الضريبية للدول، لترسم على أساسها استراتيجيات أضحت تدر عليها أرباحا خيالية نتيجة ارتباطها بمكامن الضعف لدى منظومات العالم النامى الجبائية ولذا فإنه لم يعد من الفطنة اليوم التعامل مع هذه الشركات بآليات تقليدية مبسطة وإنما ينبغي الاندماج في العمل الجماعى ، حيث أصبح من الصعب على دولة واحدة اتخاذ إجراءات بمفردها كفيلة بمعالجة المشكلة من جميع جوانبها علاوةً على ذلك، فإن الإجراءات الأحادية المنعزلة وغير المنسقة من قبل الحكومات يمكن أن ينتج عنها مخاطر ازدواج ضريبي، مما سيكون له آثار سلبية على الاستثمار، وبالتالي على النمو والتوظيف عالمياً، لذلك من الضروري أن تنظر الدول في وسائل إبداعية لتطبيق حلول شاملة وجوهرية لذا تم السعي على المستوى الدولى الى إيجاد الآليات المناسبة لمحاربة التخطيط الضريبي الدولى ، من خلال العمل الدائم على ابرام الاتفاقيات الثنائية بين البلدان المستضيفة لهذه الشركات والبلدان التي يتم تحويل الأموال إليها بهدف تجنب الازدواج الضريبي وتشجيع تدفق الاستثمار وزيادة حركة رؤوس الأموال وزيادة مستوى التنسيق الجبائى وتبادل المعلومات بين المصالح المختصة في الدول المعنية بالاتفاق (قصابى ، ٢٠١٨) ، وكذلك محاربة الملاذات الضريبية عن طريق محاربة العديد من الدول لها بوضع قوائم سوداء لهذه الدول.
(جريدة المال الاقتصادية)

وأيضاً من تلك الآليات الجماعية، مجموعة من الاجراءات الشاملة والتي تتعامل مع المسألة من جميع أبعادها وجوانبها، على سبيل المثال، التوازن بين ضريبة المصدر وضريبة الإقامة، والمعاملة الضريبية للتعاملات المالية ضمن المجموعة ذاتها، وتطبيق أحكام مكافحة اساءة الاستعمال، بما فيه أحكام خاصة بالشركات الأجنبية المسيطر عليها

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جوده القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

وكذلك قواعد خاصة لترحيل الأسعار. وهذا الأسلوب الشمولي المدعوم عالمياً يعتبر فيه التنسيق بين الدول هو العنصر الرئيس، حيث أن جميع الدول قد لا تستعمل نفس الأدوات لمجابهة مشكلة تآكل الوعاء وتحويل الأرباح. (قصابى، ٢٠١٨)

ومن أهم تلك الآليات الدولية لمجابهة التخطيط الضريبي الدولي، ما قامت به منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، من جهود أسهم فيها ما يزيد عن ١٠٠ دولة والعديد من منظمات المجتمع المدني حول العالم ليتم في نهاية المطاف صياغة " الاتفاقية متعددة الأطراف " لمجابهة ظاهرة التهرب الضريبي الدولي المعبر عنها اصطلاحاً بتآكل الأوعية الضريبية ونقل الأرباح واختصاراً (BEPS) باعتبارها تطرح حلاً شاملاً ومتكاملاً غير مسبوق للتصدى لظاهرة التهرب الضريبي الدولي ويهدف المشروع الى مجابهة ظاهرة تآكل الأوعية الضريبية ونقل الأرباح للحد من الممارسات الضارة لشركات الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك بالتأسيس لاقتطاع ضريبي يتم على أساس النشاط الحقيقي للمؤسسة التابعة وفي نطاق إقليم النشاط ومنع الاستفادة من الميزات غير المستحقة سواء على مستوى القوانين الوطنية أو في إطار الاتفاقيات الدولية الثنائية (Thomson & Contributos, 2017)

حيث يشير مصطلح تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح ((BEPS إلى الآثار السلبية على الأوعية الضريبية الوطنية الناتجة عن خطط الشركات متعددة الجنسية لتجنب الضرائب. (Sriram, 2018)، ويرى آخرون أنه يشير إلى استراتيجيات التخطيط الضريبي من جانب الشركات والمؤسسات التي تستغل الفجوات والتباينات في القوانين والأنظمة الضريبية لنقل الأرباح بصورة صورية إلى أماكن ذات معدلات ضريبية منخفضة أو لا تفرض فيها ضريبة حيث لا يوجد لها نشاط اقتصادي. وهذا يقوض عدالة ونزاهة الأنظمة الضريبية. (نبيل ٢٠١٨)

ويهدف مشروع تآكل الضريبة ونقل الأرباح إلى الحد من التهرب الضريبي وضمان تحصيل الدول للضرائب المستحقة لها مما يساعدها على تنفيذ خطط التنمية لديها. وفي هذا السياق، فقد دعا وزراء المالية بدول مجموعة العشرين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لوضع خطة عمل لمعالجة المشكلات

المرتبة على تآكل الضريبة ونقل الأرباح. (Tan,2018) وتتكون خطة العمل على:- تصميم معايير عالمية جديدة لضمان الترابط المنطقي في ضريبة دخل الشركات على المستوى الدولي ، ضبط الضريبة مع جوهر العمل بما يكفل استعادة المنافع المقصودة من المعايير العالمية في مجال اتفاقيات الضرائب الثنائية (منع إساءة استعمال الاتفاقيات) ، (وفي مجال ترحيل الأسعار) ضمان أن تكون نتائج ترحيل الأسعار متوافقة مع استحداث القيمة في مجال الأصول غير الملموسة ، ضمان توفر درجة أفضل من الشفافية لمصالح الضرائب، وتوحيد/ثبات المتطلبات للمكلفين من خلال تحسين توثيق ترحيل الأسعار ووضع نموذج للتقارير التي تقدم لكل بلد(Thomson ٢٠١٩)، وبناء على ذلك يعتمد تنفيذ خطة BEPS على عدة توجيهات: (١) تغييرات في التشريعات الضريبية الوطنية من أجل الامتثال لمعايير BEPS ؛ (٢) تطبيق التوصيات التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (٣) تغيير نصوص اتفاقيات الضرائب الحالية. (Daria،2021) ، تقوم على ١٥ إجراء يهدف إلى جعل أرباح الشركات العابرة للحدود خاضعة للاقتطاع في الأقاليم التي تنشط وتحقق الثروة فيها، ويعمل على تزويد الحكومات بالوسائل المحلية والدولية اللازمة لمواجهة تآكل الضريبة ونقل الأرباح (نبيل ٢٠١٨)

ويمكن إدراج هذه الإجراءات في محاور أساسية تتمثل ب: وضع أحكام تمنع إساءة استخدام القواعد الجبائية النافذة، والسعي إلى منع الاستفادة من الميزات الضريبية غير المستحقة، وتحقيق قدر من الشفافية عن طريق التبادل المستمر للمعلومات، وتظهر تأثيرات مشروع تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، عبر مجموعة من الإصلاحات الضريبية العالمية التي تقودها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين، قائمة على أن تدفع الشركات العالمية التي تؤدي أعمالها في أنحاء متفرقة من العالم وتزيد إيراداتها عن ٧٥٠ مليون يورو الحد الأدنى العالمي لمعدل الضرائب الذي يبلغ ١٥٪ في الدول تعمل بها. وفي حين أن هذه الإصلاحات لا تجبر دولاً على زيادة المعدل الحالي لضريبة الدخل المفروضة على الشركات، إلا أنها ستسمح للبلد الأصلي للكيانات متعددة الجنسيات بفرض ضرائب على الفارق،

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جوده القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

وبالتالي يكون من المحتمل أن تُحرم هذه الشركات من المزايا الضريبية التي تحصل عليها من الاستثمار في دول أخرى <https://www.hbku.edu.qa/ar/c>.

وعند التتبع لمشروع تآكل الأوعية الضريبية ونقل الأرباح (BEPS)، نجد أن بداية العمل عليه كانت منذ حوالي عقدين، حيث تمت مناقشة وصياغة مسودة اتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف (MAI) في أجواء من التكتّم والسرية، بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، على مدى الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٨، حيث سعت من وراء إنشاء هذه الاتفاقية الدولية وضع قوانين استثمار عالمية تمنح الشركات الدولية حقوقاً غير مشروطة للانخراط في عمليات مالية حول العالم، دون اعتبار للقوانين الوطنية للدول وحقوق مواطنيها. فقد منحت قواعد تلك الاتفاقية الشركات، حق مقاضاة الحكومات إذا ما هددت القوانين المحلية الخاصة بالصحة والعمل والبيئة مصالحها. لذا، حين كُشف النقاب عن الاتفاقية لأول مرة في عام ١٩٩٧، فإنها جوبهت بانتقادات حادة من جانب الدول النامية والمنظمات غير الحكومية في مختلف أنحاء العالم، خصوصاً فيما يتعلق بغياب قواعد تنظم الاستثمارات الأجنبية. وقد انصب وجه اعتراض هؤلاء على الاتفاقية، على مسوِّغٍ تهديدها لمعايير العمل والبيئة ولمصالح البلدان الأقل نمواً؛ بما سينتج عن تطبيقها من «سباق نحو الأسفل» بين الدول الراغبة في خفض معايير العمل والبيئة لديها لجذب الاستثمارات الأجنبية. وهذا ما دفع البلد المضيف، فرنسا، للتوصل من الاتفاقية، وبالتالي جعل إقرارها غير ممكن لعدم توفر الإجماع عليها من جانب كافة أعضاء المنظمة <https://www.hbku.edu.qa/ar/c>.

وعلا على تلافى الانتقادات من قبل الدول النامية، بدّعت المنظمة المشروع عام ٢٠٠٤، بتكليف فريق عمل لدراسة موضوع الخطط الجبائية الضارة؛ بمشاركة ٧ دول، حتى وصل عام ٢٠١٣ إلى فريق مكتمل، يضم ٤٦ دولة عضواً في المنظمة ودول مجموعة العشرين، لمعالجة تآكل الأوعية وتحويل الأرباح والذي يعود في الأساس، كما هو واضح، إلى عدد كبير من العوامل المتداخلة، حيث تم إعداد خطة عمل شاملة يكون الغرض الرئيسي منها توفير الأدوات المحلية والدولية للدول لغرض

تطبيق وموازنة الحقوق الضريبية مع النشاطات الاقتصادية الفعلية وبشكل أفضل، مع الاستفادة من الأعمال الجاهزة أو تلك الجاري تنفيذها التي تعالج بعض جوانب هذه المشكلة. وهذا يشمل التشاور مع جميع الأطراف المعنية بهذه المسألة كمجتمع الأعمال والمجتمع المدني بحيث تؤخذ آراء جميع المعنيين في الاعتبار بما يوفر الطمأنينة لمجتمع الأعمال بما يمكنهم من اتخاذ قرارات طويلة الأمد في مجال الاستثمار، كما تم فسح المجال للدول النامية بالمشاركة على قدم المساواة، إضافة إلى المنظمات الدولية، على غرار صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة، شاركت أطراف فاعلة أخرى كممثلين عن الشركات الكبرى، ومنظمات المجتمع المدني حيث يتمحور عمل الفريق حول تشخيص الغايات من الخطط الجبائية الضارة، والسعي إلى مساعدة الحكومات في التصدي بحزم وبسرعة لتلك المخاطر (Dirk & Irma, 2021).

الاتفاقية متعددة الأطراف

يمثل ظهور الاتفاقية متعددة الأطراف علامة فارقة جديدة في تطوير العلاقات الضريبية الدولية، وهي اتفاقية تسمح بتعديل نصوص الضريبة الحالية الموجودة في الاتفاقيات الثنائية دون مفاوضات مطولة بين الأطراف المتعاقدة، حيث يتم تنفيذ الاتفاقية متعددة الأطراف (جنباً إلى جنب) مع المعاهدات الضريبية الحالية، (Mark, 2019)، وبذلك تتضمن الاتفاقية متعددة الأطراف أحكام ملزمة لجميع الدول المتعاقدة التي وقعت عليها، بالإضافة إلى بعض البنود الاختيارية الإضافية، والتي لن يتم تطبيقها في العلاقات بين الأطراف المتعاقدة إلا إذا كانت كلتا الدولتين اختاروا تطبيقهم، وتحتوى الاتفاقية على شرطين، يجب الوفاء بهما للتنفيذ. أولاً، يجب أن تكون المعاهدة قد أبرمت بقصد تجنب الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل، ويجب أن تكون سارية المفعول بين طرفين أو أكثر. ثانياً، يجب أن يكون كل طرف من أطراف المعاهدة الضريبية قد أرسل إشعاراً إلى جهة الإيداع بإدراج هذه المعاهدة الضريبية وأي صكوك معدلة أو مصاحبة لها باعتبارها اتفاقية ضرائب مشمولة فقط في حالة استيفاء كلا الشرطين. (Nathalie, 2018)، وتستوعب الاتفاقية القضايا التي تتميز بمستويات مختلفة من إجماع الدول والتي يمكن أن تتفق

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جوده القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرقاوى

عليها كل دولة، والنتيجة هي اتفاقية متعددة الأطراف تشعر غالبية الدول بالراحة للانضمام إليه، حيث وقعت ٩٨ دولة، بما في ذلك معظم دول مجموعة العشرين، على اتفاقية MLI وصدقت عليها ٤٣ دولة ، Ministry of Finance, JAPAN وتتطلب الاتفاقية متعددة الأطراف، بموجب المادة ٦ منها ، أن تتفق السلطات المختصة لأطراف الاتفاقية بشكل متبادل على نطاق التبادل التلقائي للمعلومات والإجراءات الواجب الامتثال لها. وعلى هذه الخلفية، تم تطوير اتفاقية السلطة المختصة متعددة الأطراف بشأن تبادل التقارير المقدمة من الشركات متعددة الجنسيات (CbC MCAA) ، بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير اتفاقيتين نموذجيتين أخريين للسلطة المختصة لتبادل تقارير الشركات متعددة الجنسيات، أحدهما للتبادلات بموجب اتفاقيات الازدواج الضريبي والآخر للتبادلات بموجب اتفاقيات تبادل المعلومات الضريبية .

<https://www.pwc.com/gx/en.html>

وتهدف الاتفاقية متعددة الأطراف الى تنفيذ معايير BEPS في أسرع وقت ممكن، مع الالتزام بتبني الحد الأدنى من معايير BEPS (Thomson, ٢٠١٩) وتتكون التدابير المتعلقة بالمعاهدة لمنع BEPS من (١) تدابير لمنع التهرب الضريبي و (٢) تدابير للقضاء على عدم اليقين بالنسبة لدافعي الضرائب مثل القضاء على الازدواج الضريبي (TARCÍSIO DINIZ, 2020)

وبتحليل ما سبق ترى الباحثة: -ان هناك ثلاثة أسباب تجعل المعاهدة الضريبية متعددة الأطراف أكثر منطقية عن وجود شبكة من المعاهدات الضريبية الثنائية، والتي تظهر في أولاً ، أظهر ظهور اتفاقية الجات ومن ثم منظمة التجارة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية أن المعاهدات متعددة الأطراف التي تحكم مجالات مهمة من القانون الاقتصادي الدولي ممكنة. ثانيًا، كان هناك تقارب متزايد في لغة المعاهدات الضريبية المختلفة، ولا سيما نماذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والأمم المتحدة التي أصبحت أكثر تشابهًا مع بعضها البعض بمرور الوقت. ثالثًا بشأن المنافسة الضريبية (استخدام المعاهدات للحصول على مزايا لغير الداخلين في المعاهدة) و "المواقف الثلاثية" (المشاكل الناشئة عن قيام المقيمين في المعاهدة

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جودة القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

بأعمال تجارية في بلدان ثالثة بطرق تؤثر على المعاهدة ولكن لا تغطيها)-Avi
(Yonah, Haiyan Xu,2017)

ثالثاً: دراسة تحليلية للعلاقة بين التكنولوجيا الرقمية والتخطيط الضريبي وتحويل الأرباح في ظل (PEBS)

يشير مصطلح الرقمنة الى الاعتماد الشامل على التقنيات والتطبيقات الرقمية المتصلة بالإنترنت من قبل المنظمات والحكومات والمستهلكين في العمل، حيث خلق ظهور الاقتصاد الرقمي، والعولمة، والمنافسة الضريبية الضارة بين البلدان، والارتفاع في صناعة الخدمات، وتحويل وتسعير الأصول غير الملموسة، بيئة قوية للتهرب الضريبي والتخطيط الضريبي المكثف، والذي زاد ضراوته بسبب الخطط التي تبنتها التكتلات العالمية مثل Apple و Google و Starbucks و Amazon ، والتي تؤدي الى الافتقار إلى الشفافية بسبب معايير السرية للملاذات الضريبية، والنقص في التبادل الفعال للمعلومات بين البلدان، وفي غياب أي معلومات، لم تكن الدول في وضع يمكنها من اتخاذ الإجراءات المضادة ضد تحويل الأرباح، وبدأت كل هذه العوامل تؤدي إلى الازدواج الضريبي، (Article .101 taxmann.com 33) وقد كشفت تسريبات أوراق باردايس وأوراق بنما الصادرة عن الاتحاد الدولي للصحفيين عن حجم مشكلة تآكل الأرباح نتيجة عمليات تحويل الأرباح التي تقوم بها شركات التكنولوجيا الرقمية في دول الملاذات الضريبية فعلى سبيل المثال حولت شركة جوجل مبلغ ١٩.٩ مليار يورو عام ٢٠١٧ ارتفع الى ٢١.٨ عام ٢٠١٨ من إيراداتها في دول الاتحاد الاوروبى من شركتها الهولندية القابضة الى بنوك في جزيرة برمودا كما استعانت شركة ابل بواحد من اكبر مكاتب المحاماة في العالم للتواصل مع شركة ابلبي المتخصصة في تهريب الأموال نحو الملاذات الضريبية فقامت بتحويل الأرباح التي حققتها في أوروبا الى شركات تابعة لها في أيرلندا بنية دفع ضرائب ضئيلة جدا حيث تعفى أيرلندا الشركات الخارجية من ضريبة الدخل بالرغم ان ثلث أرباح ابل يأتي من أوروبا وبالتالي استطاعت تحويل ٢٤٦ مليار دولار من أرباحها الى الخارج دون دفع ضريبة (سمحي ، يونس، ٢٠٢٠)

حيث يثير التحول الرقمية الكثير من التحديات في كافة المجالات مثل تحديات فرض الضرائب على الأنشطة الرقمية، والتخطيط الضريبي للشركات الرقمية الكبرى ، والتي أصبحت تشكل تهديدا للبيئة الضريبية الدولية لعدم ملائمة القواعد الضريبية الحالية لقياس وفرض الضرائب لنموذج الاعمال الافتراضى، مما اعطى إمكانية للشركات متعددة الجنسية الناشطة في الاقتصاد الرقمية من خلق القيمة وتحقيق أرباح بعيدا عن السلطات الضريبية التي عجزت عن تتبع المعاملات الرقمية التي تولدها الشركات دولية النشاط ضمن شبكة أعمال معقدة (نذير وآخرون، ٢٠٢٠)

ومن أهم تلك القضايا التي تثيرها خصائص الرقمنة الاقتصادية، والتي بدورها أثرت على البيئة الضريبية هي : فكرة المؤسسة الدائمة (PE) والوجود المادى وهي واحدة من أهم القضايا التي أثرت مع الانفتاح في الاقتصادات والعولمة والتطور السريع لنماذج أعمال التجارة الإلكترونية ، والتغيير الكامل في الطريقة التي يتم بها تنفيذ الأعمال في جميع أنحاء العالم من قبل الشركات متعددة الجنسيات ، وتظهر أهمية مفهوم المنشأة الدائمة (PE) في قانون الضرائب الدولي، والتي قام عليها مفهوم الملكية الخاصة في القانون المالي الدولي القائم على المعاهدات، حيث أن جميع المعاهدات الضريبية الحالية تقريباً تستخدم PE كأداة رئيسية لفرض الضرائب، حيث يشير PE إلى "مكان ثابت للعمل" تجري من خلاله الشركة بعض أو كل عملياتها، وبالتالي فإن أرباح المؤسسة الأجنبية من الأنشطة التجارية تخضع للضريبة في الدولة التي يتم فيها تنفيذ الأنشطة فقط إذا كانت المؤسسة لديها وجود مادى "PE في هذا البلد، وللتحايل على ذلك حاولت بعض الشركات المتعددة الجنسيات ترتيب هيكلها وترتيباتها واتفاقيات التعاقدية بحيث لا تخلق "وجوداً خاضعاً للضريبة" في أي بلد تعمل فيه. سواء كان ذلك لتجنب الازدواج الضريبي أو للتخطيط الضريبي والتهرب من دفع الضرائب، ساعدها في ذلك التطور التقنى الرهيب للشركات متعددة الجنسية ، وظهور الاقتصاد الرقمية والذي أمكن معه إمكانية القيام بأعمال تجارية عبر الإنترنت دون خلق حضور مادى كبير اليوم، وقد أدت هذه التطورات أن يكون الشخص غير المقيم قادراً على جني أرباح كبيرة من سوق المصدر دون إنشاء وجود

خاضع للضريبة، وبالتالي يُنظر إليه على أنه يحول الأرباح خارج الدولة-Avi (Yonah1 Haiyan Xu,2017)، القضية الثانية التي تثيرها التكنولوجيا الرقمية هي الأصول غير الملموسة ورأس المال الفكرى حيث تمثل السمة النموذجية للشركات الرقمية الاعتماد على معلومات رقمية تفهمها البرمجيات وتقوم بترجمتها وانتقالها عبر شبكات رقمية كالنقود الالكترونية فالمعلومات التي يتم جمعها وتبادلها تعتبر افتراضية غير ملموسة والاشياء المادية كيانات افتراضية مثل الشركات والأسواق كلها افتراضية، حيث ان مفهوم الأصول غير الملموسة المتولدة داخليا ورأس المال الفكرى غير محدد بدقة في الممارسة المحاسبية ولا يمكن أخذه في الاعتبار بشكل مناسب عند التحاسب الضريبي نظرا لصعوبة تقدير قيمتها بدقة مما يعنى ان الدخل المنسوب اليهم يمكن نقله بسهولة الى البلدان منخفضة الضرائب وعلى خلاف الأصول الملموسة فإن الأصول غير الملموسة نقلها عبر الحدود لايتطلب سوى عقد واحد فقط على البلوك تشين ولذا تقوم شركات الرقمنة بنقل أرباحها الى اى جهة تريدها والاستفادة من المناطق التي تنخفض فيها للغاية معدلات الضرائب المفروضة وذلك بطرق قانونية فيما يسمى بالتسعير التحويلي(Richard, 2019)، القضية الثالثة الروبوتات الذكية، أدى زيادة الاعتماد في التشغيل على الروبوتات في القطاعين الصناعى والخدمى، الى صعوبة عثور العمال ذوى المهارات المحدودة على وظائف في أي مكان اخر، وهذا سيؤدى الى تزايد المخاوف بشأن مستقبل التوظيف للعمالة البشرية والايادات الحكومية المتحصلة من الضرائب على الدخل وعدم العدالة في توزيع الدخل،وقد رفض البرلمان الاوروبى فكرة فرض الضرائب على الروبوت الذكية بحجة ان الدول ذات معدل تشغيل ألى مرتفع لديها معدل البطالة منخفض، كم ان اى دولة تقوم بفرض مثل هذه الضرائب ستصبح اقل قدرة على المنافسة مع تحفيز الشركات التكنولوجية على الانتقال الى مكان اخر وعلى الرغم من تلك التوصية الا ان مؤسس شركة ميكروسوفت قدم اقتراحا بفرض ضريبة على الروبوتات مثل الضريبة على دخول العمالة البشرية تماما على ان تتحمل هذه الضريبة الشركات التي

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جوده القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرقاوى

توظف الروبوتات في التشغيل بهدف مواجهة المشكلات التي ستنشأ حتما عن فقد
البشر لوظائفهم (سمحي، يونس، ٢٠٢٠)

من كل ما سبق، نجد أنه لم تستطع مبادئ الضرائب الدولية الحالية مواكبة
التطورات التكنولوجية السريعة، ولذا وجب معالجة التحديات الضريبية الناشئة عن
الرقمنة، والتي تمثل قضية سياسية رئيسية، تحتاج إلى إنتاج حل طويل الأجل قائم
على توافق الآراء لتقدمه، حيث تحتاج القواعد الضريبية إلى مواكبة الوتيرة التي
تتطور بها الأعمال التجارية.

ولذلك جاءت محاولات حل مشكلة التحديات الضريبية للرقمنة الاقتصادية،
كتحدى دفع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين الى البحث عن
إجراءات لمكافحة الأساليب التي تتبعها الشركات متعددة الجنسية في التجنب الضريبي
مستغلة فيها قدرتها التكنولوجية العالية، والتي اسفرت عن نشر التقارير النهائية لمشروع
BEPS في أكتوبر ٢٠١٥ ومن ضمنها الاجراء ١ المختص بالتحديات الضريبية
للاقتصاد الرقمي الذي أوضح صعوبة التعامل مع الاقتصاد الرقمي كمفهوم مستقل عن
باقية الأنشطة الاقتصادية حيث في ظل التوجه العالمي للرقمنة ستكون كافة الأنشطة
الاقتصادية مرقمنة في المستقبل القريب ومن ثم ينبغي البحث عن حلول للتحديات
الضريبية للاقتصاد الرقمي بالافهم الاوسع (Sriram and Laura,2017)(سمحي،
يونس، ٢٠٢٠) وفي اطار خطة عمل المشروع وافقت لجنة الشؤون المالية على ثلاثة
تقارير خاصة بمشروع تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، منها تقرير
الاقتصاد الرقمي ذا التأثير العابر لمختلف البنود، والذي يعمل على معالجة التحديات
الضريبية للاقتصاد الرقمي في شكل صدور تقرير شامل عن التحديات الضريبية
للاقتصاد الرقمي، والذي يعمل على وضع ترابط بين مسائل الاقتصاد الرقمي
والإجراءات التي ستتخذ حيال الاقتصاد الرقمي، (جريدة المال الاقتصادية)، كما توفر
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تنسيقاً إلكترونياً موحداً لتبادل التقارير
المقدمة من الشركات متعددة الجنسيات بين الولايات القضائية - مخطط XML الخاص
بنظام - CbCR بالإضافة إلى دليل المستخدم ذي الصلة.تم أيضاً تطوير مخطط XML

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جودة القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

ودليل مستخدم مخصصين لتقديم ملاحظات منظمة على معلومات CbC المستلمة. سيسمح مخطط XML بإرسال حالة CbCR للإدارات الضريبية بشأن الأخطاء المتكررة التي يتم مواجهتها، بهدف تحسين جودة البيانات الإجمالية وتلقي المعلومات المصححة، عند الضرورة <https://www.pwc.com/gx/en.html>. وأصدرت هيئة الاطار الشامل عام ٢٠١٩ مذكرة لخصت مقترحات الحل في ريكيزتان تركزان على تخصيص الحقوق الضريبية بين دول المصدر ودولة الإقامة وانهاء الوجود المكنى في الربط الضريبي وتوزيع الأرباح للأغراض الضريبية من خلال ثلاث نماذج بديلة مقترحة هي (مشاركة المستخدم) (التسويق غير المادى) (الوجود الاقتصادى الهام) ، وفى عام ٢٠١٩ تم اعتماد مدخل موحد لإعادة توزيع الحقوق الضريبية بدلا من الثلاث نماذج المقترحة (Avi-Yonah1 Haiyan Xu,2017) ، وبالتالي تلخصت الحلول في توسيع مفهوم المنشأة الدائمة لتشمل الوجود الاقتصادى غير المادى كأساس لفرض الضريبة على الدخل حيث يكون مجرد تفاوض الوكيل أو الشخص أو قيامه بالدور الرئيسى في التفاوض تجعله بمثابة المنشأة الدائمة التي تخضع للضريبة ،نظام الضريبة الاستقطاع على المدفوعات لشركات التكنولوجيا الرقمية ،نظام ضريبة الخدمات الرقمية والذي يقوم على فرض ضريبة بمعدل منخفض من (٢-٣%) على اجمالى مبيعات بعض الشركات الرقمية والتي تعزى الى البلد ،ولكن لم يتم التوافق على تلك المقترحات ولذا تنصح المنظمة بعدم تبنيها لذا اقترحت المفوضية الاوربية في ٢٠١٨ بفرض ضريبة مؤقتة على الخدمات الرقمية للشركات العملاقة ولكن أيضا لم يحدث عليه توافق مما دفع العديد من الدول باتخاذ إجراءات ضريبية أحادية مثل ضريبة المعادلة وضريبة الأرباح المرحلة والمستقطعة وضريبة الخدمات الرقمية (سمحى ، يونس، ٢٠٢٠)

كما وضعت BEPS ١٥ نقطة عمل تركز على القضايا الضريبية الناشئة عن التكنولوجيا الرقمية، واستخدام الأدوات الهجينة، والشركات الأجنبية الخاضعة للرقابة، والمؤسسات الدائمة، وترتيبات تسعير التحويل بما في ذلك الوثائق المتعلقة بتسعير التحويل ، والشفافية في الضرائب، وإدارة المنازعات وتسويتها ، وأخيرًا ، الاتفاقية متعددة الأطراف لمعالجة هذه القضايا. (Article taxmann.com 33).

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جودة القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

سيؤدي تنفيذ حزمة إجراءات BEPS إلى موازنة موقع الأرباح الخاضعة للضريبة بشكل أفضل مع موقع الأنشطة الاقتصادية وخلق القيمة ، وتحسين المعلومات المتاحة للضرائب الإلكترونية في السلطات لتطبيق قوانينها الضريبية بشكل فعال، علاوة على ذلك ، من شأن إعداد التقارير بموجب القانون القائم أن يؤدي إلى شفافية أفضل، مما يحسن من وضع السلطات الضريبية لجمع المعلومات الضريبية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات واتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة التهرب الضريبي، وعلاوة على ذلك، ستسمح معايير الإبلاغ المشتركة (CRS) للتبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية الخارجية، وبالتالي فإن الاتجاه إلى

BEPS هو أفضل الحلول 33 (Article taxmann.com)

رابعاً: العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية وقيمة السهم في ظل (PEBS)

تعرف جودة القوائم المالية بأنها التعبير بصورة حقيقية وواقعية لواقع الشركة كونها خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير والغش ومعه دون تضخيم وبواقعية صادقة، وتمثل القوائم المالية الأساس الذي يعتمد عليه متخذى القرارات في اتخاذ القرارات اللازمة، (Peter, 2020) وهناك عوامل ممكن ان تساعد على التلاعب في القوائم المالية ، أحد تلك العوامل طبيعة عمل الشركة فالتقديرات الواسعة والكبيرة للموجودات والمطلوبات والايرادات والمصاريف وبعض العمليات الكبيرة وخاصة في نهاية السنة المالية ممكن ان تسهل عملية التلاعب في التقارير المالية وكذلك فأن فرصة الغش ممكن أن تسهل عملية التلاعب في التقارير المالية وممكن ان تتأثر بالبيئة الداخلية للشركة والتي تتأثر كثيرا بإدارة الشركة وقوة نظام الرقابة الداخلى أما العامل الاخر وهو المصادقية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (عدى ، ٢٠١٥)، وتمثل المعلومة المحاسبية نتاج نظام المعلومات المحاسبى الذى تم تغذيته بالبيانات وتسجيلها لمعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية ، وتحدد جودة المعلومة في توفير خصائص المعلومة، والتي تتمثل في الملائمة ، الموثوقية ، القابلية للمقارنة ، والقابلية للتحقق ، وحسن التوقيت ، والقابلية للفهم، والتي جميعها تدرج تحت الشفافية والتي تتحقق عندما تكون المعلومة المستقاة عن القوائم المالية قادرة على خلق الاختلاف بين متخذى القرار من مستعملى القوائم المالية ، وان تكون معبرة عن الواقع

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جودة القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

الاقتصادى وبما يتناسب مع احتياجات المستثمر في سوق رأس المال، كما هو مفروض ان يكون وبذلك يستطيع مستخدمى المعلومة من قراءة القوائم المالية والاستفادة منها ، وبالتالي تحسين القرارات المتخذة ، مما يكون له دلالة في تحديد أسعار الأسهم التي يفترض أن تكون متضمنة لكل المعلومات الضرورية من أجل الوصول الى قرار عقلاى وسعر عادل للسهم فعندما تكون المعلومة مواءمة وتفيد المستثمر في تقييم الشركة ينعكس ذلك على سعر السهم (سيد ، منصور، ٢٠٢١)

ومما سبق يتضح أن الشركات متعددة الجنسية بما تمتاز به من كبر حجم الموجودات وغيرها، عرضه للتلاعب بشكل كبير في قوائمها المالية وإنتاج معلومة محاسبية غير جيدة، وان الشفافية والمصدقية من أهم العوامل المحددة لجودة القوائم المالية وما بها من معلومات محاسبية. وأن التقارير المالية بما توفره من معلومات محاسبية تلعب دورا مهما وجوهريا في تقييم أسعار الأسهم، والتي تتأثر بعدة عوامل منها الشفافية والكفاءة في عرض المعلومة المحاسبية بالقوائم، وهناك أدلة على أن الشركات الموجودة في الأسواق المالية المتطورة تتمتع بأداء أفضل على المدى الطويل بسبب شفافية السوق العالية وتناسق المعلومات، حيث يتوقع أن تستجيب أسعار الأوراق المالية في السوق وعلى وجه السرعة لكل معلومة جديدة تصل الى المتعاملين فيه (هيثم، ٢٠٢٠). وما نخلص اليه بأن ما تتمتع به القوائم المالية من شفافية ومصدقية يؤثر بالتبعية على سعر السهم وكفاءة السوق

وحيث ان التجنب الضريبي يظهر عندما تتولى إدارة الشركة مهمة اعداد القوائم المالية ، وتستخدم البدائل المحاسبية في ممارسة التجنب الضريبي والتلاعب بالدخل الضريبي ، والذي قد يرجع الى الضغوط التي تتعرض لها الإدارة من قبل بعض الملاك الذين يرغبون في تحقيق معدلات عالية من الأرباح ، ولما كانت الأرباح ستخضع محالة للضريبة على الدخل لذلك قد تضطر الإدارة لاستخدام أساليب مختلفة بحيث تحقق معدلات عالية من الأداء وفى ذات الوقت لا تخضع هذه الأرباح للضريبة، ومن أشهر الوقائع عندما حققت شركتى اينرون للطاقة وزيروكس أرباح للمساهمين تقدر بالبلايين وكان المعدل الفعلى للضريبة بالسالب، ومن أهم الممارسات

غير الرشيدة تلك المرتبطة بإدارة الأرباح التي تهدف الى إحداث فروق ضريبية تنتهى بالتورط الفعلى في التجنب الضريبي ، والتي في النهاية تؤثر على جودة المعلومة المحاسبية (سيد ، منصور، ٢٠٢١) وازداد الأمر حدة في الشركات متعددة الجنسية، والذي أدى اختلاف قواعد اعداد وعرض القوائم المالية بين دول العالم، الى اتساع عمليات التخطيط الضريبي، حيث نجد أن هذه الشركات في الغالب تسارع في استغلال الاختلافات في القواعد الضريبية المحلية والمعايير العالمية لتجنب الضريبة أو تخفيضها بشكل كبير، مما يدعو الى الحاجة إلى مزيد من الشفافية للحد من تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الارباح (Sriram, 2018)

وبالتالي فإن من أكبر التحديات التي يواجهها نظام العولمة ، هو الوصول الى مستوى القدرة على انتاج معلومة مالية ومحاسبية تعبر عن حقيقة النشاط الاقتصادى برغم من تباين الأنظمة الاقتصادية بين البلدان، مما يحد من التخطيط الضريبي، ولذا تجد الدول نفسها ملزمة بتطبيق المعايير والاتفاقيات الدولية، لزيادة الشفافية وإمكانية المقارنة، حيث ان تبنى المعايير والاتفاقيات الدولية ذات الجودة العالية تؤدي بالضرورة الى الرفع من مستوى جودة المعلومة المحاسبية حيث يزيد من موثوقية التقارير المالية ، ويحد في نفس الوقت من حرية التصرف والانتهازية التي تمارس من طرف البعض في مجال إدارة الأرباح للتلاعب بمبالغ الضرائب المدفوعة ، فالشفافية كفيلة بالتضييق على كل المناورات الغير مرغوبة.

الامر الذى دفع الى اللجوء الى الاتفاقيات الثنائية والمتعددة للحد من ظاهرة التخطيط الضريبي ، ولقد ساهمت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى كثيرا في ذلك الاتجاه وأصدرت العديد من الاتفاقيات اخرها الاتفاقية متعددة الأطراف الناتجة عن مشروع BEPS ، والتي تمثل أحد أهم طرق تحقيق وزيادة الشفافية، وكلما زادت الشفافية في عملية اعداد القوائم المالية أدى ذلك الى تحسين كفاءة سوق المال والافصاح بشكل أفضل عن الأداء المالى للشركة ، وبالتالي الوصول لقاعدة أفضل من المعلومات ، وتحسين النواحي الاستثمارية بالدول (عدى ، ٢٠١٥) ، كما يوفر إدخال خطة عمل BEPS لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بيئة فريدة لاكتساب نظرة

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جوده القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

ثاقبة في توقعات المستثمرين الامر الذى يكون له مردود على عائد السهم ومنع التهرب الضريبي (**Matthias & Kristin, 2021**) ، كما تطبيق الاتفاقية في دول الملاذات الضريبية من شأنه العمل على توازن الأمور ووضعها في نصابها الصحيح، وبالتالي فإن رغبة الدول في الدخول لتلك الاتفاقيات يمثل رغبة الشركات في الرفع من مستوى الشفافية .

كما احتوى مشروع BEPS، على مجموعة من الإجراءات التي تدفع الى الشفافية، منها الاجراء ٥ ، والذى يحتوى على العناصر الرئيسية لإطار الشفافية، الشاملة ل عملية جمع المعلومات ؛ تبادل المعلومات؛ سرية المعلومات الواردة ؛ إحصائيات.وتتمثل في النقاط التالية، أولاً : تقييم أنظمة الضرائب التفضيلية لتحديد سمات هذه الأنظمة التي يمكن أن تسهل تآكل القاعدة وتحويل الأرباح، وبالتالي لديها القدرة على التأثير بشكل غير عادل على القاعدة الضريبية للولايات القضائية الأخرى، ثانياً: مراجعة الأقران من خلال التبادل التلقائي الإجباري للمعلومات ذات الصلة بشأن الأحكام الخاصة بدافعي الضرائب، ثالثاً: مراجعة متطلبات الأنشطة الجوهرية في السلطات القضائية غير الضريبية أو الضريبية الاسمية فقط لضمان تكافؤ الفرص [://www.pwc.com/gx/en.htm](http://www.pwc.com/gx/en.htm).

وتم التبادل التلقائي الأول لتقارير الشركات متعددة الجنسيات في يونيو ٢٠١٨. وتشمل هذه التبادلات بين ٩١ دولة موقعة على الاتفاقية، وستقوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنشر تحديثات منتظمة، لتوفير الوضوح لمجموعات الشركات متعددة الجنسيات والإدارات الضريبية للأخطاء الشائعة التي ترتكبها المؤسسات متعددة الجنسيات في إعداد التقارير المُقدّمة منها، وقد تم تجميع الأخطاء الأكثر شيوعاً في جدول متاح للعرض، حيث يجب على الشركات متعددة الجنسيات الواقعة في نطاق إعداد التقارير المُقدّمة مراجعة الجدول والتأكد من عدم تكرار هذه الأخطاء في التقارير التي تعدها. [://www.pwc.com/gx/en.htm](http://www.pwc.com/gx/en.htm).

وفي النهاية ترى الباحثة أن خطة عمل BEPS تعتمد بشكل رئيسي على شفافية المعلومات بالقوائم المالية، وبالتالي تقليل المخاطر الضريبية. هذه الشفافية

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جوده القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيمنة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرقاوى

المالية الجديدة قد تحد من الإجراءات الإدارية المحفوفة بالمخاطر أو حتى غير القانونية وبالتالي تخفف من مخاوف المستثمرين حول المخاطر والتكاليف الخفية المرتبطة بتجنب الضرائب. وهكذا، فإن المستثمرين قد يكون رد فعل إيجابي أيضا على خطة عمل BEPS، إذا كانت التدابير المقترحة تدعم شفافية المعلومات وبالتالي تقليل المخاطر الضريبية، مما ينعكس على رد فعل السوق وسعر السهم .

خامسا: الدراسة الميدانية لتأثير التوقيع على الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)،

على الواقع المصرى

يمر الاقتصاد المصرى في الأونة الأخيرة بمرحلة هامة على طريق التنمية الاقتصادية وخاصة بعد احداث ٢٥ يناير ٢٠١١ مما يتطلب ضرورة مراجعة الكثير من السياسات الاقتصادية وإعادة النظر في بعض القوانين والتشريعات المالية والنقدية لى تتواءم مع المتغيرات الاقتصادية واجتماعية على الساحة المحلية، ومن ناحية أخرى شهد الاقتصاد المصرى تحولات جوهرية في اطار برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى بدأته الحكومة المصرية في بداية التسعينات بهدف السيطرة على التضخم ورفع مستوى الأداء الاقتصادى ككل وتهدف السياسة الضريبية الى رفع كفاءة النظام الاقتصادى لأى دولة (محمد ، ٢٠٢٠)، وتعتبر الإيرادات الضريبية في مصر العنصر الرئيسى لموارد الدولة المرتبطة بالنشاط الاقتصادى وتمثل نحو ٦٦.٤% من اجمالى الإيرادات التى تعول عليها في تنفيذ خططها لتحسين أحوال المواطنين وتوفير حياة كريمة لهم فهى العنصر الرئيسى من الموارد، حيث يمثل تجنب الضريبى ظاهرة ومشكلة معقدة وفريدة من نوعها لأنها تتم بطريقة قانونية، ولكن غير مرغوب فيها مما يقلل من الإيرادات الضريبية (عيد وآخرون، ٢٠٢٠)

وتعتبر BEPS ذات أهمية كبيرة للبلدان النامية بسبب اعتمادها الشديد على ضريبة دخل الشركات، لا سيما من الشركات متعددة الجنسيات، حيث يُعد إشراك البلدان النامية في جدول الأعمال الضريبي الدولي أمرًا مهمًا لضمان حصولها على الدعم لتلبية احتياجاتها الخاصة. <https://www.oecd.org/tax/beps>.

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جوده القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيمنة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرقاوى

لذا فقد أودعت مصر لدى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وثيقة التصديق على الاتفاقية الدولية متعددة الأطراف «MLI» لتطبيق المعايير الحديثة لمنع التخطيط الضريبي الضار، والازدواج الضريبي، وتنفيذ التدابير المتعلقة بالاتفاقيات الضريبية لمنع تآكل الوعاء الضريبي والتحويل المصطنع للأرباح إلى أماكن لا تخضع فيها لضرائب، أو تخضع لضرائب بأسعار مخفضة، وهو ما يفقد الخزنة العامة عشرات المليارات من الجنيهات؛ حيث أن انضمام مصر إلى الاتفاقية الدولية متعددة الأطراف «MLI» يسهم فى الحفاظ على حقوق مصر الضريبية دولياً، عن طريق سد ثغرات اتفاقيات منع الازدواج الضريبي الحالية، وتعزيز الحوكمة لحماية الوعاء الضريبي والحد من استراتيجيات التخطيط الضريبي الضار وإساءة استعمال الاتفاقيات. (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٠)

وأوضح رامى يوسف، مستشار الوزير للضرائب الدولية، أن مصر أصبحت واحدة من الدول الموقعة على الاتفاقية متعددة الأطراف فى يونيو ٢٠١٧، وأقر البرلمان المصرى مشروع قانون للتصديق على هذه الاتفاقية فى أغسطس ٢٠٢٠، لافتاً إلى أن مصر أودعت إلكترونياً وثيقة تصديقها على هذه الاتفاقية فى ٢٩ سبتمبر ٢٠١٩. وأضاف أن الاتفاقية متعددة الأطراف تشمل ٥٤ اتفاقية ضرائب دولية لمصر منها ٣٨ اتفاقية مطابقة حتى الآن، ومن المتوقع زيادة الاتفاقيات المطابقة بزيادة عدد الدول الموقعة على الاتفاقية متعددة الأطراف، وعلى صعيد آخر، علق أنجيل غوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، على إيداع مصر صك التصديق على الاتفاقية، قائلاً «إن الاتفاقية ستدخل حيز التنفيذ فى مصر ١ يناير ٢٠٢١، ليرتفع بذلك عدد الولايات القضائية التى صدّقت على الاتفاقية ووافقت عليها إلى ٥٤ ولاية، وهو ما سيمكنها من منع إساءة استخدام المعاهدات الضريبية وتآكل القاعدة وتحويل الأرباح (BEPS) من قبل الشركات متعددة الجنسيات». وأوضح أن الاتفاقية متعددة الأطراف تغطى الآن ما يقرب من ١٧٠٠ اتفاقية ضريبية ثنائية مع منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، مضيفاً أن الاتفاقية ستصبح سارية المفعول فى يناير القادم لأكثر من ٦٠٠ معاهدة مبرمة بين ٥٤ سلطة قضائية من بينها مصر، بجانب ١١٠٠ معاهدة

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جوده القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

أخرى سيتم تعديلها بشكل فعال مع تصديق جميع الموقعين على الاتفاقية. وأشارت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، عبر موقعها الإلكتروني، إلى أن أكثر من ١٠٠ سلطة قضائية اختتمت مفاوضاتها بشأن الاتفاقية متعددة الأطراف فى نوفمبر ٢٠١٦، وذلك بهدف تنفيذ التدابير ذات الصلة بالمعاهدة الضريبية لمنع تآكل القاعدة الأساسية وتحويل الأرباح، والتي ستنفذ سلسلة من تدابير المعاهدات الضريبية لتحديث قواعد الضرائب الدولية، وتقليل فرصة التهرب الضريبى من قبل الشركات متعددة الجنسيات، موضحة أن الاتفاقية تغطى بالفعل ٩٤ سلطة قضائية، ودخلت حيز التنفيذ فى ١ يوليو ٢٠١٨، حيث يشمل الموقعون سلطات قضائية من جميع القارات وجميع مستويات التنمية، مؤكدة أن السلطات القضائية الأخرى تعمل بنشاط نحو التوقيع. وأوضحت المنظمة أن «MLI» تُقدم حلاً ملامسة للحكومات لسد الفجوات فى القواعد الضريبية الدولية الحالية، من خلال نقل النتائج من مشروع BEPS التابع لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، إلى المعاهدات الضريبية الثنائية فى جميع أنحاء العالم، حيث يعدل قانون التجارة الدولية تطبيق آلاف المعاهدات الضريبية الثنائية المبرمة للقضاء على الازدواج الضريبى، كما حسنت المعايير تسوية المنازعات والآليات مع توفير المرونة اللازمة لاستيعاب سياسات محددة للمعاهدات الضريبية. (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٠)، ولكل ما سبق نجد أهمية اختبار فروض

الدراسة على الواقع المصرى وفقاً للخطوات التالية

مجتمع وعينة الدراسة: نظراً لطبيعة الدراسة المعتمدة على السوق والاطار الضريبى، فقد تكون مجتمع الدراسة من مأمورى الضرائب، باعتبارهم الجهة المعنية بعمليات التجنب الضريبى، وخاصة المتواجدين بوحدات مكافحة التهرب الضريبى، بالإضافة إلى المحللين الماليين بشركات الوساطة المالية، باعتبارهم الاجدر على الاطلاع على حالة الاسواق المالية وما بها من مستجدات ، ولصعوبة استقصاء جميع مفردات مجتمع الدراسة نظراً لكثرة عددها وانتشارها على مستوى الجمهورية ولإمكانيات المادية والبشرية، تم اللجوء إلى العينة الحكمية للوفاء بمتطلبات البحث

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جودة القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

وان تكون ممثلة للمجتمع محل الدراسة، وتتمثل العينة المختارة للدراسة فيما يلي:

جدول رقم (١) نتائج توزيع قوائم الاستقصاء

الفئة	قوائم الاستقصاء الموزعة	قوائم الاستقصاء الصحيحة	
		عدد	نسبة
مأمورى الضرائب	100	90	90%
المحللون الماليون بشركات الوساطة المالية	100	70	70%
اجمالي	200	160	80%

أداة الدراسة الميدانية: اعتمدت الباحثة على أسلوب قائمة الاستقصاء كوسيلة رئيسية لجمع البيانات وقد تم تصميمها بحيث تعمل على تغطية فروض الدراسة، وتساعد فى الحصول على اجابات محددة من المستقصى منهم بما يفيد فى عمليات التحليل الاحصائى.

متغيرات الدراسة وتقييم الاعتمادية: نجد ان قيم معامل الفا تراوحت ما بين (٧٠%-).
٨٢% وهو ما يعنى ارتفاعا مقبولا فى الاعتمادية التى يتمتع بها كل متغير، حيث يمثل ٥٠% الحد الادنى المقبول لمعامل "ألفا" وارتفاع معدلات الاعتمادية يعكس درجة الاتساق الداخلى بين محتويات المتغيرات ، وامكانية الاعتماد عليها ، حيث نجد ان المتغيرات المستقلة المتمثلة فى " مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI) (x1) بلغت ٨٢%، التكنولوجيا الرقمية (x2)، بلغت (٨٠%)، والمتغيرات التابعة المتمثلة (y1) الحد من عمليات التخطيط الضريبى وحدة تآكل القاعدة الضريبية بلغت (٧٠%) ، وجودة القوائم المالية وقيمة سعر السهم (y2)، بلغت (٧٥%).

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جودة القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

اختبارات الفروض:

اختبار الفرض الأول:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، والحد من عمليات التخطيط الضريبي وحدة تآكل القاعدة الضريبية"
استخدم معامل الانحدار البسيط لقياس العلاقة بين المتغير المستقل الأول مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI) "x1" والذي يرمز لعباراته بالمتغيرات (x1.9- x1.1) وبين المتغير التابع " عمليات التخطيط الضريبي وحدة تآكل القاعدة الضريبية (y1) والذي يتم التعبير عنه بالمتغيرات (Y1.1-Y1.10). ويلخص الجدول التالي نتائج التحليل الاحصائي .

جدول (٢) العلاقة بين مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، والحد من عمليات التخطيط الضريبي وحدة تآكل القاعدة الضريبية

المتغير المستقل	BETA	قيمة (T)	مستوى المعنوية
X1	٠,٩٢٨	١٨,٧٢٩	٠,٠٠٠
معامل الارتباط (R) = ٠,٩٢٨			
معامل التحديد (R2) = ٠,٨٥٤			
قيمة (ف) المحسوبة = ٣٥٠,٧٥٩	مستوى معنوية (ف) = ٠,٠٠٠		
مستوى الدلالة الاحصائية = ٥%	درجات الحرية = (١-159)		

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

القوة التفسيرية للنموذج: بلغت قيمة $R = ٠,٩٢٨$ وهى تمثل معامل الارتباط الثنائى بين المتغيرين مما يدل على أن العلاقة بين مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، وعمليات الحد من التخطيط الضريبي وحدة تآكل القاعدة الضريبية ، علاقة موجبة بمعنى ان مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، كلما تم الالتزام به وتطبيقه عمل على الحد

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جوده القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

من عمليات التخطيط الضريبي وحدة تآكل القاعدة الضريبية ، كما حسبت قيمة R2 والتي تدل على قوة العلاقة ٨٥% وهى علاقة ارتباط قوية معنوية النموذج: يستدل على معنوية النموذج من خلال مستوى المعنوية (ف) والتي تساوى (٠,٠٠٠) وهو ما يعنى أن نسبة الخطأ فى قبول هذا النموذج تساوى صفرا وهذا يدل على ان نموذج الانحدار ذو دلالة احصائية وانه يسهم اسهاما معنويا فى الحد من عمليات التخطيط الضريبي وحدة تآكل القاعدة الضريبية ، كما يتضح من مستوى معنوية (ت) والتي توضح ان المتغير المستقل معنوى التأثير على الحد من عمليات التخطيط الضريبي وحدة تآكل القاعدة الضريبية ، ويستدل على ذلك أيضا بارتفاع قيمة (ت) المحسوبة والبالغة (١٨.٧٢٩) عن قيمة (ت) الجدولية عند مستوى معنوية ٥% وهى تساوى (١,٩٨٠)، ولذلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وهو " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، والحد من عمليات التخطيط الضريبي وحدة تآكل القاعدة الضريبية." "

اختبار الفرض الثانى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكنولوجيا الرقمية وعمليات التخطيط الضريبي وحدة تآكل القاعدة الضريبية ، "" استخدم معامل الانحدار البسيط لقياس العلاقة بين المتغير المستقل الثانى التكنولوجيا الرقمية "x2" والذي يرمز لعباراته بالمتغيرات (x1.1-x1.3) وبين المتغير التابع " عمليات التخطيط الضريبي وحدة تآكل القاعدة الضريبية (y1) والذي يتم التعبير عنه بالمتغيرات (Y1.1-Y1.10). ويلخص الجدول التالى نتائج التحليل الاحصائى

جدول (٣) العلاقة بين التكنولوجيا الرقمية وعمليات التخطيط الضريبي وحدة تآكل القاعدة الضريبية

المتغير المستقل	BETA	قيمة (T)	مستوى المعنوية
X2	٠,٧٣٥	١١,١٦٠	٠,٠٠٠
معامل الارتباط (R) = ٠,٥٣٦			
معامل التحديد (R2) = ٠,٥٤٠			
قيمة (ف) المحسوبة = ١٢٤,٥٣٥	مستوى معنوية (ف) = ٠,٠٠٠		
مستوى الدلالة الاحصائية = ٥%	درجات الحرية = (١٥٩-١)		

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- ثبوت معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة f (١٢٤.٥٣٥) وهى معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠٠٠) وهو ما يعنى أن نسبة الخطأ فى قبول هذا النموذج تساوى صفراً وهذا يدل على ان نموذج الانحدار ذو دلالة احصائية وانه يسهم اسهاماً معنوياً فى التأثير على عمليات التخطيط الضريبي وحدة تآكل القاعدة الضريبية
- كما تم ثبوت معنوية معاملات الانحدار للتكنولوجيا والرقمنة ، كأحد الاليات لزيادة حدة التخطيط الضريبي وتآكل القاعدة الضريبية، حيث بلغت قيمة t (١١.١٦٠) عند مستوى معنوية (٠.٠٠٠)
- بلغت قيمة BETA (٠.٧٣٥) وهو ما يعنى وجود تأثير معنوى ايجابى لتكنولوجيا الرقمية على عمليات التخطيط الضريبي وتآكل القاعدة الضريبية بمعامل مسار (٠.٧٣٥) عند مستوى معنوية (٠.٠٠٠)
- بلغت قيمة (R2) المعدلة (٠,٥٣٦) وهو ما يعنى أن لتكنولوجيا الرقمية تأثير على عمليات التخطيط الضريبي وتآكل نسبته (٥٣.٦%) من اجمالى العوامل الأخرى المؤثرة عليه ، بمعنى كلما زادت التكنولوجيا والرقمنة كلما زادت حدة التخطيط الضريبي وتآكل القاعدة الضريبية
- ولذلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وهو " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التكنولوجيا الرقمية وعمليات التخطيط الضريبي وحدة تآكل القاعدة الضريبية "

اختبار الفرض الثالث: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، وجودة القوائم المالية وقيمة سعر السهم" استخدم معامل الانحدار البسيط لقياس العلاقة بين المتغير المستقل الاول " مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI) "x1" والذي يرمز لعباراته بالمتغيرات (x1.1-x1.9) ،وبين المتغير التابع

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جودة القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

الثانى" جودة القوائم المالية وقيمة سعر السهم " (y_2) والذى يتم التعبير عنه بالمتغيرات (Y2.1-Y2.9). ويلخص الجدول التالى نتائج التحليل الاحصائى. جدول (٤) العلاقة بين مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، وجودة القوائم المالية وقيمة سعر السهم

المتغير المستقل	BETA	قيمة (T)	مستوى المعنوية
X1	٠,٧٩١	٢٧,٦٧٩	٠,٠٠٠
معامل الارتباط (R) = ٠,٧٩١			
معامل التحديد (R2) = ٠,٧١٢			
قيمة (ف) المحسوبة = ٣٧٨,٧٤١	مستوى معنوية (ف) = ٠,٠٠٠		
مستوى الدلالة الاحصائية = ٥%	درجات الحرية = (١-159)		

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

القوة التفسيرية للنموذج : بلغت قيمة $R = ٠,٧٩١$ وهى تمثل معامل الارتباط الثنائى بين المتغيرين مما يدل على أن العلاقة بين " مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، وجودة القوائم المالية وقيمة سعر السهم، علاقة موجبة، اى كلما تم الالتزام بإجراءات المشروع والاتفاقية كلما زادت الشفافية بالقوائم المالية مما ينعكس على جودة المعلومة وقيمة السهم لدى المستثمرين، كما حسبت قيمة R^2 والتى تدل على قوة العلاقة ٧١% وهى علاقة ارتباط قوية معنوية النموذج: يستدل على معنوية النموذج من خلال مستوى المعنوية (ف) والتى تساوى (٠,٠٠٠) وهو ما يعنى أن نسبة الخطأ فى قبول هذا النموذج تساوى صفراً وهذا يدل على ان نموذج الانحدار ذو دلالة احصائية وانه يسهم اسهاماً معنوياً فى التأثير على جودة القوائم المالية وقيمة سعر السهم ، كما يتضح من مستوى معنوية (ت) والتى توضح ان المتغير المستقل معنوى التأثير على جودة القوائم المالية وقيمة سعر السهم، ويستدل على ذلك أيضا بارتفاع قيمة (ت) المحسوبة وبالبالغة (٢٧,٦٧٩) عن قيمة (ت) الجدولية عند مستوى معنوية ٥% وهى تساوى (١,٩٨٠)، ولذلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وهو " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح

(BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، وجودة القوائم المالية وقيمة سعر السهم " .

مناقشة نتائج الإطار النظري والدراسة الميدانية : قام البحث بدراسة رد فعل سعر السهم على الأخبار حول تجنب الضرائب مثل المأوى الضريبي أو الكشف عن التهرب الضريبي أو الحد منه بناء على الثقة الموضوعية في مصداقية وشفافية القوائم المالية نتيجة الالتزام بآليات الاتفاقية متعددة الأطراف للحد من مشاكل تحويل وتآكل الأرباح PEBS ، حيث انتهت الدراسة إلى النتائج التالية :-

يحظى التهرب الضريبي الدولي ، بأهمية كبيرة على المستوى الدولي نظرا لما تمثله الضرائب من أهمية على مستوى الدول كأحد أهم مصادر الدخل والتي تعتمد عليها الدول في تحقيق عمليات التنمية الاقتصادية ، ولذا تنظر الدول لإيجاد آليات إبداعية وحلول شاملة وجوهرية على المستوى الدولي لمحاربة التخطيط الضريبي الدولي، والتي ظهرت من خلال العمل الدائم على إبرام الاتفاقيات الثنائية بين البلدان بهدف تجنب الازدواج الضريبي وتشجيع تدفق الاستثمار وزيادة حركة رؤوس الأموال وزيادة مستوى التنسيق الجبائي وتبادل المعلومات في الدول المعنية بالاتفاق (قصابي، ٢٠١٨) ، وكذلك محاربة الملاذات الضريبية عن طريق محاربة العديد من الدول لها بوضع قوائم سوداء لهذه الدول. (جريدة المال الاقتصادية) ومن أهم تلك الآليات ظهر مشروع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح BEPS والاتفاقية متعددة الأطراف ، والتي يمثل ظهورهما علامة فارقة جديدة في تطوير العلاقات الضريبية الدولية، وهي اتفاقية تسمح بتعديل نصوص الضريبة الحالية الموجودة في الاتفاقيات الثنائية دون مفاوضات مطولة بين الأطراف المتعاقدة، حيث يتم تنفيذ الاتفاقية متعددة الأطراف (جنبًا إلى جنب) مع المعاهدات الضريبية الحالية، ويقوم المشروع على وضع أحكام تمنع إساءة استخدام القواعد الجبائية النافذة، والسعي إلى منع الاستفادة من الميزات الضريبية غير المستحقة، وتحقيق قدر من الشفافية عن طريق التبادل المستمر للمعلومات، وتظهر تأثيرات مشروع تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، عبر مجموعة من الإصلاحات الضريبية العالمية التي تقودها منظمة

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جوده القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيمنة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين، وهو ما أكدته الدراسة الميدانية والتي أوضحت أن العلاقة بين مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، والحد من عمليات التخطيط الضريبي وحدة تآكل القاعدة الضريبية، علاقة موجبة بمعنى ان مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، كلما تم الالتزام به وتطبيقه عمل على الحد من عمليات التخطيط الضريبي وحدة تآكل القاعدة الضريبية ولذلك تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وهو " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، والحد من عمليات التخطيط الضريبي وحدة تآكل القاعدة الضريبية." "

كما انتهى البحث الى ان هناك العديد من القضايا التي تثيرها خصائص الرقمنة الاقتصادية، والتي بدورها أثرت على البيئة الضريبية، والتي تمثلت في المؤسسة الدائمة (PE) والوجود المادي، الأصول غير الملموسة ورأس المال الفكري، الروبوتات الذكية (سمحي، يونس، ٢٠٢٠) والتي اثرت بشكل كبير على عمليات التهرب الضريبي الدولي، وهو ما جاء متوافق مع الدراسة الميدانية والتي أوضحت أن هناك "علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكنولوجيا الرقمية وعمليات التخطيط الضريبي وحدة تآكل القاعدة الضريبية" ولذا وجب معالجة التحديات الضريبية الناشئة عن الرقمنة، والتي تمثل قضية سياسية رئيسية، تحتاج إلى إنتاج حل طويل الأجل قائم على توافق الآراء لتقديمه، فجاءت محاولات حل مشكلة التحديات الضريبية للرقمنة الاقتصادية، كتحدى دفع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين الى البحث عن إجراءات لمكافحة الأساليب التي تتبعها الشركات متعددة الجنسية في التجنب الضريبي مستغلة فيها قدرتها التكنولوجية العالية، والتي اسفرت عن نشر التقارير النهائية لمشروع BEPS، وقد ساعد المشروع على حل تلك المشاكل وتلخصت الحلول في توسيع مفهوم المنشأة الدائمة لتشمل الوجود الاقتصادي غير المادي كأساس لفرض الضريبة على الدخل حيث يكون مجرد تقاوض الوكيل أو الشخص أو قيامه بالدور الرئيسي في التقاوض تجعله بمثابة المنشأة الدائمة التي تخضع

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جوده القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

للضريبة ، ، كما وضعت BEPS ١٥ نقطة عمل تركز على القضايا الضريبية الناشئة عن التكنولوجيا الرقمية، واستخدام الأدوات الهجينة، والشركات الأجنبية الخاضعة للرقابة، والمؤسسات الدائمة، وترتيبات تسعير التحويل بما في ذلك الوثائق المتعلقة بتسعير التحويل ، والشفافية في الضرائب، وإدارة المنازعات وتسويتها ، وأخيراً ، الاتفاقية متعددة الأطراف لمعالجة هذه القضايا، (Article taxmann.com 33) ، ومن هنا يتم استنتاج ان مشروع (BEPS) وما ارتبط به من إجراءات منها الاتفاقية متعددة الأطراف عمل على تلافى مخاطر التكنولوجيا الرقمية على الإيرادات الضريبية للدول ، والذي تحقق من خلال نتائج اختبار الفرض الأول باعتبار ان التكنولوجيا الرقمية من أهم أسباب التهرب الضريبي الدولي والذي جاء مشروع (BEPS) وما ارتبط به من إجراءات منها الاتفاقية متعددة الأطراف للحد من تلك الأسباب كما أوضحت نتيجة اختبار الفرض في الدراسة الميدانية .

وأخيرا انتهى البحث بأن الشركات متعددة الجنسية بما تمتاز به من كبر حجم الموجودات وغيرها، عرضه للتلاعب بشكل كبير في قوائمها المالية وإنتاج معلومة محاسبية غير جيدة، وان الشفافية والمصدقية من أهم العوامل المحددة لجودة القوائم المالية وما بها من معلومات محاسبية. وأن التقارير المالية بما توفره من معلومات محاسبية تلعب دورا مهما وجوهريا في تقييم أسعار الأسهم، والتي تتأثر بعدة عوامل منها الشفافية والكفاءة في عرض المعلومة المحاسبية بالقوائم وحيث ان التجنب الضريبي يظهر عندما تتولى إدارة الشركة مهمة اعداد القوائم المالية، وتستخدم البدائل المحاسبية في ممارسة التجنب الضريبي والتلاعب بالدخل الضريبي، الامر الذى يزداد حدة في الشركات متعددة الجنسية، والذي أدى اختلاف قواعد اعداد وعرض القوائم المالية بين دول العالم، الى اتساع عمليات التخطيط الضريبي، وبالتالي فإن من أكبر التحديات التي يواجهها نظام العولمة ، هو الوصول الى مستوى القدرة على إنتاج معلومة مالية ومحاسبية تعبر عن حقيقة النشاط الاقتصادى برغم من تباين الأنظمة الاقتصادية بين البلدان، مما يحد من التخطيط الضريبي، ولذا تجد الدول نفسها ملزمة بتطبيق المعايير والاتفاقيات الدولية، لزيادة الشفافية وإمكانية المقارنة الامر الذى دفع الى اللجوء الى الاتفاقيات الثنائية والمتعددة للحد من ظاهرة التخطيط الضريبي ، حيث

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جودة القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرقاوى

أظهر البحث دور منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في ذلك الاتجاه من خلال إصدارها العديد من الاتفاقيات آخرها الاتفاقية متعددة الأطراف الناتجة عن مشروع BEPS ، والتي تمثل أحد أهم طرق تحقيق وزيادة الشفافية، وكلما زادت الشفافية في عملية اعداد القوائم المالية أدى ذلك الى تحسين كفاءة سوق المال والافصح بشكل أفضل عن الأداء المالى للشركة ، وبالتالي الوصول لقاعدة أفضل من المعلومات ، وتحسين النواحي الاستثمارية بالدول (عدى ، ٢٠١٥) ، كما انتهى البحث بأن إدخال خطة عمل BEPS سيؤدى لاكتساب نظرة ثاقبة في توقعات المستثمرين الامر الذى يكون له مردود على عائد السهم ومنع التهرب الضريبي ، Matthias & Kristin (2021) ، وهو ما جاء متوافق مع الدراسة الميدانية حيث تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وهو " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، وجودة القوائم المالية وقيمة سعر السهم " .

وخلص القول أن تنفيذ حزمة إجراءات BEPS سيؤدي لتحسين المعلومات المتاحة للضرائب الإلكترونية في السلطات لتطبيق قوانينها الضريبية بشكل فعال، وأن الالتزام بآليات الاتفاقية متعددة الأطراف للحد من مشاكل تحويل وتآكل الأرباح PEBS سيزيد من الثقة الموضوعية في مصداقية وشفافية القوائم المالية، مما سيكون له عائد ايجابي على الإيرادات الضريبية وسعر السهم .

التوصيات

١. السعي لإنشاء قانون ضريبي دولي عرفي. لتوفير المرجعية القانونية للبلدان الموقعة على الاتفاقية متعددة الأطراف المتعلقة بمشروع BEPS، وخاصة انها لا تمثل إلزام على الدول وخاصة انه في إطار مشروع BEPS. يسمح القانون متعدد الأطراف أيضاً بالخيارات في حالات معينة، مما يسمح للدول باختيار تطبيق أحكام معينة على عكس أحكام أخرى وإبداء تحفظات مما يسمح للدول بعدم تطبيق أحكام معينة.

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جودة القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

٢. الالتزام بالقوانين والأنظمة والقرارات والتعليمات الصادرة من قبل الجهات الرقابية. لتفادي الخضوع لضرائب متعددة في دول مختلفة.
٣. توفير التغطية الإعلامية المناسبة لتوضيح الدور الهام الذى تقوم به مصر من خلال الدخول في مثل تلك الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف للمساهمة في تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني والتقيد بالتشريعات الدولية.
٤. العمل على إصلاح النظام الضريبي بإصدار قوانين ضريبية محلية لمنع أو على الأقل عرقلة ممارسات تجنب الضرائب، والتي إذا تم تصميمها وتنفيذها بشكل فعال، من شأنها أن تقلل من تحويل الأرباح الدولية، مما يؤدي الى زيادة مدفوعات الضرائب

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. إبراهيم بو عزيز ، مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية " دراسة ميدانية بجمع صيدال " مجلة طينة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد ٤ ، العدد ٢ ، ٢٠٢١ .
٢. ايمان حسام محمد، التهرب الضريبي ووسائل معالجته، مجلة الجامعة العراقية ، الجامعة العراقية ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، دار المنظومة العدد ٤٣ ، الجزء الثاني ، ٢٠١٩ .
٣. خالد مهدي ، التهرب الضريبي الدولي : ابعاد الظاهرة وسبل التصدي لها دراسة في ظل مجهودات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، رؤى استراتيجية ، مركز الامارة للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دار المنظومة ، مجلد ٥ ، العدد ١٥ ، يونيو ٢٠١٨ .
٤. خملول محمد بلقايد ، احمد فايد نور الدين ، دور أهمية اعداد وعرض القوائم المالية المجمعة وفق متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية: دراسة مقارنة مع النصوص التشريعية والمحاسبية الجزائرية ، مجلة آفاق للعلوم ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، مجلد ٥ ، العدد ١ ، ٢٠٢٠ .
٥. دنيا محسن خلف، اثر استخدام معايير المحاسبة الدولية رقم ٣٦-١٦ في التحاسب الضريبي على الشركات الأجنبية في البيئة العراقية ، مجلة الجامعة العراقية ، الجامعة العراقية ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، دار المنظومة ، العدد ٤٤ ، الجزء الثاني ، ٢٠١٩ .
٦. ريمة ضافري ، محمد سعد الدين بلخيري ، " الجناح الضريبية ودورها في التهرب الضريبي الدولي ، حالة الايرلندية المزدوجة والساندوتش الهولندي لشركة غوغل ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، مجلة اقتصاديات المال والاعمال ، دار المنظومة المجلد ٤ ، العدد ١ ، ٢٠٢٠ ، دار المنظومة
٧. سعيد سامي الحلاق ، أثر الاعلان عن النفقات الرأسمالية على أسعار أسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي،المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد ٢١ ، ع ٢ ، ٢٠١٤
٨. سعيدي بن شهرة، عمر قمان، المعالجة الجبائية للأسعار التحويل دراسة تحليلية بين النظام الضريبي الامريكى والنظام الضريبي الجزائري ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، المجلد ٥ ، العدد ٢ ، ديسمبر ٢٠٢٠
٩. _____ ، " أثر تفادي مشكلات القياس والإفصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية - دراسة ميدانية ٢ -مجلة مجاميع المعرفة، المجلد: ٧، عدد: ١، ابريل: ٢٠٢١

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جودة القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

١٠. سهيلة محمود كمال أحمد ، تامر عبد المنعم راضى ، محمود أحمد محمود أمين ، التخطيط الضريبي للشركات الدولية : المفهوم -الاستراتيجيات ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، جامعة عين شمس ، كلية تجارة ، العدد ٤ ، ٢٠٢١
١١. سمحى عبد العاطى حامد، يونس حسن عقل، تداعيات الرقمنة الاقتصادية على الاطار الضريبي الدولي " التحديات ومقترحات التطوير، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، دار المنظومة ، المجلد ٤، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٢٠ .
١٢. سيد عبد الحليم ، منصور حامد محمود، دراسة تحليلية لانعكاسات الجوانب لمحاسبية للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية على تحسين الأداء المالى للشركات ، **مجلة الدراسات المالية والتجارية** ، جامعة بنى سويف ، كلية التجارة ، العدد ٢ ، ٢٠٢١
١٣. عدى صفاء الدين فاضل ، فيحاء عبد الخالق محمود، قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية، **مجلة دراسات إدارية** ، جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ٧ ، العدد ١٤ ، ٢٠١٥ .
١٤. عيد محمود أبو زيد ، محمد يوسف بن ناصر ، حكيم محمد برازيه (أثر مخاطر وربحية الشركات على التجنب الضريبي -دراسة تطبيقية ، **مجلة رماح للبحوث والدراسات** ، مركز البحوث وتطوير الموارد البشرية ، دار المنظومة العدد ٤ ، ٢٠٢٠ .
١٥. قصابى الياس ، التهرب الضريبي الدولي وآليات مكافحته ، **مجلة رماح للبحوث والدراسات** ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية ، دار المنظومة، العدد ٦ ، ٢٠١٨ .
١٦. محمد حسين حنفي غانم " اثر الضرائب على النمو الاقتصادى المصرى : دراسة مقارنة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية تجارة ، جامعة بنها ، دار المنظومة س ٤٠ ، العدد ٤ ، ٢٠٢٠
١٧. محمد سليم العيسى ، محمد هلال العيشات ، ليث أكرم القضاة ، العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للاسهم : دراسة تطبيقية مسحية على القطاعات المدرجة في بورصة عمان ، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية** ، جامعة لونيلى على البليدة ٢ ، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية ، العدد ١٧ ، ٢٠١٧ .
١٨. منير بن عزوق، دور الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائى ومكافحة التهرب الضريبية، المركز الجامعى سى الحواس بريقة ، دار المنظومة ، مجلد ٣ العدد ٢ ، ٢٠٢٠ .
١٩. نبيل عبد الرؤوف إبراهيم ، إجراءات مقترحة للشركات الملزمة بتطبيق المبادئ الستة لحوكمة الشركات من إصدارات oecd في الحد من التجنب الضريبي وعدم تآكل الوعاء peps

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جوده القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

دراسة تجريبية ميدانية ، مجلة البحوث المالية والضريبية ، الجمعية المصرية للمالية العامة
والضرائب، العدد ١١٤، فبراير ، ٢٠١٨
٢٠. هيثم أحمد دردير حسين، طارق عبد العال حماد ، فريد محرم فريد إبراهيم ، دور مؤشرات
الأسواق المالية في تحديد قيمة السهم ، جامعة عين شمس ، كلية تجارة ، العدد ٢ ، ٢٠٢٠
٢١. يوسف صلاح عبدالله حسن ، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي :
دراسة تطبيقية ميدانية على الشركات المقيدة في البورصة ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية ،
كلية التجارة ، قسم المحاسبة والمراجعة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد ٢ ، العدد ٢ ، ٢٠١٨

المراجع الأجنبية

1. Avi-Yonah & Haiyan Xu," A Global Treaty Override? The New Oecd Multilateral Tax Instrument and Its Limits Reuven " , **Public Law and Legal Theory Research Paper Series Paper No. 542** March 17, 2017
1. Brook. J. Int'l L," The Oecd Multilateral Tax Instrument: A Model for Reforming the International Investment Regime? Mli: A Model for Reforming Investment Treaties? www.ssrn.com, [Vol. 45:12019]
2. Daria Podshivalova, "Multilateral Convention: Possible Tests Me Legal Uncertainty", Economic Policy. www.ssrn.com 2021.
3. David G. Duff," International Tax Planning Co-Editors: *—PART 2 , www.ssrn.com,2018
4. Elvin Alirzayev," Analysis of general dynamics of budget system in Azerbaijan Republic" www.ssrn.com. 2018
5. Dirk Broekhuijsen& Irma Mosquera, Revisiting the Case of Customary International Tax Law (**International Community Law Review** 23 (2021) 79–103
6. Ken Bottenham and Ian Bradley ," Tax Treaty Abuse And The Principal Purpose Test " **Canadian Tax Journal** (2018)
7. Matthias Petutschnig & Kristin Resenig, , (Market reactions of multinationals to the OECD BEPS Action Plan), **WU International Taxation Research Paper Series No. 2021 – 04** May 2021

8. Mark Brabazon ,”After the Flood: Transparent and Hybrid Entities in Australian Treaties after the MLI ,”<http://ssrn.com/abstract=3463051> October 2019
9. Maarten Floris de Wilde,”Lowering the Permanent Establishment Threshold via the anti-BEPS Convention: Much Ado About Nothing? , www.ssrn.com,2020
10. Nathalie Bravo ,” The Mauritius Convention on Transparency and the Multilateral Tax Instrument: models for the modification of treaties? , **Transnational Corporations** Volume 25, 2018, Number 3
11. Peter Koerver Schmidt,”Reconstructing the Treaty Network – Danish Branch Report Published in Cahiers de droit fiscal international, vol. 105, **Copenhagen Business School Law Research** Paper Series No. 20-31, 2020
12. Richard Xenophon Resch,” The OECD BEPS Multilateral Instrument and the Issue of Language “, www.ssrn.com,2019
13. Sriram Govind,, The New Face of International Tax Dispute Resolution: Comparing the OECD Multilateral Instrument with the EU Dispute Resolution Directive, **ec TAX REVIEW**,2018
14. Sriram Govind and Laura Turcan ,”European Union / OECD The Changing Contours of Dispute Resolution in the International Tax World: Comparing the OECD Multilateral Instrument and the Proposed EU Arbitration Directive” , Issue: Bulletin for International Taxation, 2017 (Volume 71), No. 3/4 Published online: 22 February 2017
15. Sriram Govind & Pasquale Pistone ,’CHAPTER 6 The Relationship Between Tax Treaties and the Multilateral Instrument: Compatibility Clauses in the Multilateral Instrument “, www.ssrn.com 2017
16. -----, Countering Harmful Tax Competition And Treaty Abuse Under Beps: Nigerian Perspective1

- Action 5 – Countering Harmful Tax Practices More Effectively, Taking Into Account Transparency And Substance www.ssrn.com ,2021
17. Svitlana Buriak,”Chapter 2: The Application of the Principal Purpose Test under Tax Treaties.. Tax Treaty Entitlement - Books www.ssrn.com , (Last Reviewed:1 October 2018)
18. Tan Ching Kee Henry Syret ,” Impact of OECD BEPS Action 7 proposals on modification of Articles 5(4), 5(5) and 5(6) of OECD Model Convention - An evaluation of Action 7 on the future of intra-group transactions and business models of MNEs in their cross-border investments “www.ssrn.com,2018
19. Thomson Reuters and Contributors “ Multilateral Dynamics in Bilateral Settings: Back to Realpolitik Ricardo García Antón” **British Tax Review** ,2019
20. Thomson Reuters and Contributors “, Some Reflections on the Proposed Revisions to the OECD Model and Commentaries 3 **British Tax Review**,2017
21. Tarcísio Diniz ,”The Oecd Multilateral Instrument And The Democratic Legitimacy Of International Tax Law”, www.ssrn.com ,2020
22. Thiago de Mattos Marques,” The Saving Clause and Hybrid Entities The Saving Clause and Hybrid Entities” www.ssrn.com ,
23. Wolfgang Alschner,” AJIL Unbound Symposium on Ruth Mason’s “The Transformation of International Tax” Shifting design paradigms: Why tomorrow’s international economic law may look more like the tax regime than the WTO, www.ssrn.com ,,2020

Other

1. Andrew M C Smith ,”Will BEPS Allow New Zealand to Finally Tax Google? “, **Annual Conference of the Australasian Tax Teacher’s Association 17-19 January 2018 Monash University Caulfield, Victoria,**

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جودة القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

2. Reprinted from British Tax Review Issue 3, 2018 Sweet & Maxwell 5 Canada Square Canary Wharf London E14 5AQ (Law Publishers) Hybrid Entities and Conflicts of Allocation of Income Within Tax Treaties: Is New Article 1(2) of the OECD Model (Article 3(1) of the MLI) the Best Solution Available? Leopoldo Parada British Tax Review
3. Ministry of Finance, JAPAN
4. <https://www.oecd.org/https://www.oecd.org/tax/beps/>
5. <https://www.pwc.com/gx/en.html> Base Erosion and Profit Shifting (BEPS) Action Plan
6. Convention to Implement Measures to Prevent BEPS (MLI)
7. Singapore Management University School of Accountancy Research Paper Series Vol. 5, No. 2 (Paper No: 2017-S-64) Special Issue: Tax
8. [2019] 101 taxmann.com 33 (Article) Date of Publishing: January 2, 2019 BEPS Conundrum – A Curtain Raiser PRERNA PESHORI CA

قائمة الاستقصاء

جامعة السويس / كلية التجارة

الاستاذ الفاضل/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يتم اجراء دراسة ميدانية كجزء من البحث الذى يحمل عنوان " دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جودة القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الهيمنة الرقمية والاتفاقية متعددة الأطراف " ، رد فعل سعر السهم على الأخبار حول تجنب الضرائب مثل المأوى الضريبي أو الكشف عن التهرب الضريبي أو الحد منه بناء على الثقة الموضوعية في مصداقية وشفافية القوائم المالية نتيجة الالتزام باليات الاتفاقية متعددة الأطراف للحد من مشاكل تحويل وتآكل الأرباح PEBS ، ومن خلال هذا الهدف ينبثق مجموعة من الاهداف الفرعية والتي تتمثل فى :-

1. دراسة ماهية مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، ومدى تأثيرها على الحد من عمليات التخطيط الضريبي.
2. بيان كيف اثرت التكنولوجيا الرقمية في زيادة حدة تآكل وتحويل الأرباح، وكيف أثر مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS) على الحد من ذلك.
3. هل يوجد تأثير لمشروع منع تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، على جودة القوائم المالية وقيمة المنشأة وبالتالي سعر السهم؟
4. دراسة تأثير التوقيع على الاتفاقية متعددة الأطراف (MLI)، على الواقع المصرى. ولذا فان الباحثة ترجو من سيادتكم التكرم بالتعاون معها من خلال الرد على الاسئلة الواردة بهذا الاستقصاء المتعلق بالدراسة المذكورة، حيث تمثل اجابتم أحد الدعائم الاساسية للبحث وما يسفر عنه من نتائج ، علما بأن ما تقدموه من آراء ووجهات نظر سوف يحظى بالسرية التامة ولن يستخدم الا فى أغراض البحث العلمى فقط.

ولكم جزيل الشكر ووافر الاحترام والتقدير ،،،،

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جوده القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرقاوى

منى حسن أبو المعاطى الشرقاوى

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة بالسويس

س ١: وضح مدى موافقتكم على أهمية مشروع منع تآكل الأوعية الضريبية
وتحويل الأرباح (BEPS)، وما ارتبط به من الاتفاقية متعددة الأطراف
(MLI)، من خلال ما يحققه من المزايا التالية: -

المقياس					البيان
غير موافق على الاطلاق	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	
					١. توضع خطة عمل شاملة يكون الغرض الرئيس منها توفير الأدوات المحلية والدولية للدول لغرض تضبيب وموازنة الحقوق الضريبية مع النشاطات الاقتصادية الفعلية وبشكل أفضل
					٢. جعل أرباح الشركات العابرة للحدود خاضعة للاقتطاع في الأقاليم التي تنشط وتحقق الثروة فيها، ويعمل على تزويد الحكومات بالوسائل المحلية والدولية اللازمة لمواجهة تآكل الضريبة ونقل الأرباح.
					٣. وتضمن هذه الإجراءات للدول فرض الضريبة على الأرباح عندما تتم مزاولة الأنشطة الاقتصادية التي تدر الأرباح فيها
					٤. وضع أحكام تمنع إساءة استخدام القواعد الجبائية النافذة، والسعي إلى منع الاستفادة من الميزات الضريبية غير المستحقة
					٥. تضع معايير عالمية جديدة لضمان الترابط المنطقي في ضريبة دخل الشركات على المستوى الدولي، وضبيب الضريبة مع جوهر العمل بما يكفل استعادة المنافع المقصودة من المعايير العالمية في مجال اتفاقيات الضرائب الثنائية (منع إساءة استعمال الاتفاقيات)،
					٦. وفي مجال ترحيل الأسعار ضمان أن تكون نتائج ترحيل الأسعار متوافقة مع استحداث القيمة في مجال الأصول غير الملموسة، توحيد/ثبات المتطلبات للمكلفين من خلال تحسين توثيق ترحيل الأسعار ووضع نموذج للتقارير التي تقدم لكل بلد،

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جوده القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيمنة الرقمية ...

د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

					٧. ضمان توفر درجة أفضل من الشفافية لمصالح الضرائب، وتحقيق الشفافية والامان وتعزيز الخصوصية وتحقيق قدر من الشفافية عن طريق التبادل المستمر للمعلومات،
					٨. أن الاتفاقية متعددة الأطراف تسهم في تعزيز الحوكمة لحماية الوعاء الضريبي والحد من استراتيجيات التخطيط الضريبي الضار وإساءة استعمال الاتفاقيات
					٩. تقدم حلولاً ملموسة للحكومات لسد الفجوات في القواعد الضريبية الدولية الحالية، والعمل على التوازن بين ضريبة المصدر وضريبة الإقامة

س٢: فيما يلي مجموعة من العوامل التي ترتبط ب التكنولوجيا الرقمية ، والتي بدورها أثرت على البيئة الضريبية فما هي درجة موافقتكم على العوامل التالية:

المقياس					البيــــــــــــــــان
موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق	
					١. <u>المؤسسة الدائمة (PE) والوجود المادي</u> . حاولت بعض الشركات المتعددة الجنسيات ترتيب هيكلها وترتيباتها واتفاقياتها التعاقدية بحيث لا تخلق "وجوداً خاضعاً للضريبة" في أي بلد تعمل فيه. سواء كان ذلك لتجنب الازدواج الضريبي أو للتخطيط الضريبي والتهرب من دفع الضرائب
					٢. <u>الأصول غير الملموسة ورأس المال الفكري</u> مفهوم الأصول غير الملموسة المتولدة داخليا ورأس المال الفكري غير محدد بدقة في الممارسة المحاسبية ولا يمكن أخذه في الاعتبار بشكل مناسب عند التحاسب الضريبي نظرا لصعوبة تقدير قيمتها بدقة مما يعنى ان الدخل المنسوب اليهم يمكن نقله بسهولة الى البلدان منخفضة الضرائب
					٣. <u>الربواتات الذكية</u> زيادة الاعتماد في التشغيل على الربواتات في القطاعين الصناعي والخدمي ، الى صعوبة عبور العمال ذوى المهارات المحدودة اعلى وظائف في أي مكان اخر ، وهذا سيؤدى الى تزايد المخاوف بشأن مستقبل التوظيف للعمالة البشرية والايادات الحكومية المتحصلة من الضرائب على الدخول وعدم العدالة في توزيع الدخول

س٣: فيما يلي مجموعة من العوامل التي المؤثرة على عمليات التخطيط الضريبي وحدة تآكل القاعدة الضريبية فما هي درجة موافقتكم على العوامل التالية :

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جوده القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرقاوى

المقياس					البيانات
موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	
					١. مفهوم المنشأة الدائمة: لذا فالتوسع في مفهومها لتشمل الوجود الاقتصادي غير المادي كأساس لفرض الضريبة على الدخل يحد من التخطيط الضريبي .
					٢. عدم وجود ضريبة على الخدمات الرقمية: وبالتالي فإن وضع نظام لضريبة الخدمات الرقمية يقوم على فرض ضريبة بمعدل منخفض يحد من التخطيط الضريبي
					٣. استخدام الأدوات الهجينة، والشركات الأجنبية الخاضعة للرقابة، والشفافية في الضرائب، وإدارة المنازعات وتسويتها يحد من التخطيط الضريبي، وعدم وجودها يزيد من التخطيط الضريبي
					٤. الاتفاقيات الدولية : مثل الاتفاقية متعددة الأطراف لمعالجة قضايا التخطيط الضريبي يساعد على الحد من التخطيط الضريبي، وعدم وجودها يزيد من التخطيط الضريبي
					٥. BEPS سيؤدي تنفيذ حزمة BEPS إلى مواعمة موقع الأرباح الخاضعة للضريبة بشكل أفضل مع موقع الأنشطة الاقتصادية وخلق القيمة ، وتحسين المعلومات المتاحة للضرائب الإلكترونية في السلطات لتطبيق قوانينها الضريبية بشكل فعال، وعدم وجودها يزيد من التخطيط الضريبي
					٦. الشفافية. يحد من اجراءات التهرب الضريبي، وعدم وجودها يزيد من التخطيط الضريبي
					٧. تبادل المعلومات ، ستسمح معايير الإبلاغ المشتركة (CRS) للتبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية الخارجية والتي يساعد على الحد من التخطيط الضريبي، وعدم وجودها يزيد من التخطيط الضريبي
					٨. الملائمات الضريبية :تتيح عمليات التهرب الضريبي وبالتالي فإن تطبيق الاتفاقية في دول الملائمات الضريبية من شأنه العمل على توازن الأمور ووضعها في نصابها الصحيح
					٩. أسعار التحويل بين الشركات متعددة الجنسية تزيد من عمليات التخطيط الضريبي بينما وضع قيود عليها يساعد على الحد منها
					١٠. اختلاف قواعد اعداد وعرض القوائم المالية بين دول العالم، أدى الى اتساع عمليات التخطيط الضريبي، وبالتالي سيؤدي تنفيذ حزمة BEPS الى توحيدها والحد من عمليات التخطيط الضريبي

دراسة تحليلية لأثر (BEPS) على جودة القوائم المالية وقيمة أسهم الشركات في ظل الصيغة الرقمية ...
د/ منى حسن أبو المعاطى الشرفاوى

س ٤: فيما يلي مجموعة من العوامل التي تؤثر على جودة القوائم المالية وقيمة سعر السهم فما هي درجة موافقتكم على العوامل التالية:

المقياس					البيانات
موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	
					١. طبيعة عمل الشركة فالتقديرات الواسعة والكبيرة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف وبعض العمليات الكبيرة وخاصة في نهاية السنة المالية ممكن ان تسهل عملية التلاعب في التقارير المالية
					٢. تتأثر بالبيئة الداخلية للشركة والتي تتأثر كثيرا بإدارة الشركة وقوة نظام الرقابة الداخلي والمصادقية وممارسات المحاسبة الإبداعية
					٣. الشفافية والكفاءة في عرض المعطومة المحاسبية بالقوائم
					٤. متحقق شروط وصف السوق بالكفاءة الكاملة (المعلومات عن السوق متاحة للجميع وفي نفس الوقت ودون تكاليف- عدم وجود قيود على التعامل مثل الضرائب أو غيرها - للمستثمر الحق في بيع أو شراء الكمية التي يريدونها من الأسهم ودون شروط وبسهولة ويسر ، وجود عدد كبير من المستثمرين في السوق بحيث لا يستطيع أي مستثمر التأثير بمفرده على سعر الصل المالي مما يدفع لرفع قيمة السهم
					٦. تصرفات الإدارة غير الرشيدة مثل المرتبطة بإدارة الأرباح التي تهدف الى إحداث فروق ضريبية تنتهي بالتورط الفعلي في التجنب الضريبي ، والتي في النهاية تؤثر على جودة المعلومة المحاسبية.
					٧. تبني المعايير والاتفاقيات الدولية ذات الجودة العالية تؤدي بالضرورة الى الرفع من مستوى جودة المعلومة المحاسبية حيث يزيد من موثوقية التقارير المالية ، ويحد في نفس الوقت من حرية التصرف والانتهازية التي تمارس من طرف البعض في مجال إدارة الأرباح للتلاعب بمبالغ الضرائب المدفوعة
					٨. يوفر إخل خطة عمل BEPS لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بيئة فريدة لاكتساب نظرة ثاقبة في توقعات المستثمرين الامر الذي يكون له مردود على عند السهم
					٩. التبادل التلقائي لتقارير الشركات متعددة الجنسيات يرفع من جودة التقارير المالية وقيمة السهم